

Distr.: General
12 February 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

(عن الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. وإضافة إلى احتوائه على التطورات الرئيسية التي استجدت في تيمور - ليشتي ومعلومات عن تنفيذ ولاية البعثة منذ صدور تقرير المؤرخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/504)، يعرض هذا التقرير مقترحات بشأن دور البعثة مستقبلاً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، بما في ذلك التعديلات المحتملة في ولايتها وقوامها على نحو ما طلب المجلس. وفي هذا الصدد، يعرض التقرير أيضاً النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني الموفدة إلى تيمور - ليشتي في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ برئاسة إيان مارتين، مبعوثي الخاص السابق إلى تيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (الذي تولى أيضاً رئاسة بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات التابعة للأمم المتحدة والموفدة إلى تيمور - ليشتي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦) (انظر الفرع ثالثاً أدناه). وقد شاركت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي برئاسة ممثلي الخاصة أميرة حق في وضع هذه النتائج والتوصيات التي يعالج بعضها مواطن ضعف تعتري في الوقت الحالي قدرات الأمم المتحدة والقدرات التيمورية على تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل وما يتصل بها من نقاط مرجعية، والتي ساهمت كذلك في صياغة مقترحاتي بشأن وجود البعثة في تيمور - ليشتي في المستقبل.



ثانياً - التطورات السياسية والأمنية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢ - كانت التطورات السياسية عموماً مؤشراً على استمرار الاستقرار. وأجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر انتخابات السلطات المحلية التي لم تكن قائمة على الانتماء الحزبي، وفيها أدلى الناخبون بأصواتهم لاختيار عمد ومجالس القرى (البلدات "سوكو") البالغ عددها ٤٤٢ في البلد. وقد جرى الاقتراع والحملات الانتخابية التي امتدت من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر في جو سلمي عموماً. وارتفعت نسبة المشاركة حيث توجه إلى صناديق الاقتراع ٦٧,٧٥ في المائة من الناخبين المسجلين. ولم تسفر النتائج إلا عن مكاسب هامشية بالنسبة لتمثيل المرأة على مستوى القرى (البلدات "سوكو") وذلك رغم جهود الدعوة التي بذلها كل من الرئيس خوسيه راموس - أورتا وممثلي الخاصة حيث زاد عدد النساء المنتخبات عمداً للقرى زيادة طفيفة من سبع إلى إحدى عشرة امرأة.

٣ - وكانت الانتخابات دليلاً على القدرة المتنامية لأجهزة إدارة الانتخابات في تيمور - ليشتي، حيث إن الدعم الدولي كان أقل بكثير من مثيله المقدم أثناء الانتخابات الوطنية المجرأة في عام ٢٠٠٧. ونظمت الانتخابات الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات وأجرت الاقتراع المتزامن في ٧٤٨ مركزاً أدارهم ٣٧٤٠ موظفاً قامت الأمانة الفنية بتعيينهم وتدريبهم. واضطلعت اللجنة الوطنية للانتخابات برصد جميع جوانب العملية الانتخابية. وقامت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على نحو ما طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٦٧ (٢٠٠٩) بتقديم المشورة والمساعدة المنسقتين من خلال فريق للدعم المتكامل (انظر الفقرة ١٣ من الوثيقة S/2009/504).

٤ - وواصلت الأحزاب السياسية إبداء احترامها للعمليات الديمقراطية حتى عند تناولها لمسائل مثيرة للجدل. وفي مثال واضح على ذلك، عقد البرلمان الوطني في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة، استغرقت يوماً كاملاً وبثت بثاً حياً في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، بشأن طلب بسحب الثقة قدمه نواب أحزاب المعارضة بسبب استيائهم من أسلوب تعامل الحكومة مع قضية ماتيرنوس بيرري (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة S/2009/504). وحضر رئيس الوزراء مع جميع أعضاء الحكومة تقريرا المناقشة كاملة، وأدلى ببيان استهلاكي ورد على أسئلة أعضاء البرلمان. وإثر مناقشة اتسمت في بعض الأحيان بحدة، رفض الطلب في نهاية المطاف إذ عارضه ٣٩ نائباً وأيده ٢٥ دون أن يمتنع أي من النواب عن التصويت. وأثيرت في البرلمان مناقشة هامة أخرى أحاط بها الجدل وذلك أثناء النظر في ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠ التي قدر إجماليها بنحو ٦٦٠ مليون دولار. وبعد مناقشات مكثفة استغرقت

أسبوعين، أقرت الميزانية في ٣ كانون الأول/ديسمبر بأغلبية ٣٩ صوتاً مؤيداً و ١٩ صوتاً معارضاً وامتناع ٤ نواب عن التصويت.

٥ - وبصرف النظر عن هذه الخلافات بين الأحزاب السياسية ورغم استمرار التوتر في أوساط النخبة السياسية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مبادرات إيجابية لمحاولة إقامة حوار سياسي فقد أدلى حزب الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة المعارض (Fretilin) بعدة بيانات يلتزم فيها الحزب بكفالة السلام والاستقرار. وفي يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد الحزب مؤتمراً وطنياً حضره أكثر من ٤٠٠٠ من أعضائه. وأقر الحزب عدة قرارات تضمنت عبارات ينفي بها الحزب نيته سحب نوابه من البرلمان في ذلك الوقت أو المضي قدماً بفكرة إقامة "مسيرة سلام"، ويعرب عن اعتزامه تحسين العلاقات مع أطراف منها الأحزاب السياسية والكنيسة والمنظمات الدولية. وفي احتفال أقيم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، دعا ماري الكثيري، الأمين العام للحزب، علناً إلى أن تكون الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ "عقداً للسلام والاستقرار والتنمية" يضع حداً للفقر والعنف في تيمور - ليشتي. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، رتب الرئيس راموس - أورتا لعقد اجتماع بين رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو والسيد الكثيري اتفقاً فيه على مواصلة المناقشات بشأن القضايا محل الاهتمام الوطني. وفي كلمة أدلى بها الرئيس راموس - أورتا أمام السلك الدبلوماسي في اليوم نفسه، شدد الرئيس على أنه سيواصل تعاونه مع القادة الوطنيين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة سعياً إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية. وأشار أيضاً إلى أنه سيستمر في إجراء سلسلة الحوارات المعقودة تحت شعار "الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية" وفي توسيع نطاق حملة "ديلي، مدينة السلام" بغية التقليل من العنف في المجتمع وحتى القضاء على جميع أشكاله في نهاية المطاف.

٦ - وظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة. وانخفض متوسط عدد الحوادث المبلغ عنها من ٩٧ حادثاً في الأسبوع، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إلى ٨٧ حادثاً في الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقل متوسط عدد الحوادث المنطوية على جرائم جسيمة من حادثين إلى حادث ونصف في الأسبوع. وشكلت حوادث الاعتداء العائلي والعادي نسبة ٦٠ في المائة تقريباً من جميع الجرائم التي أبلغت بها الشرطة، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة بالنسبة المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق وبلغت ٤٠ في المائة. ويعزى هذا الأمر على الأرجح إلى أن قانون العقوبات الذي بدأ نفاذه في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ جعل من العنف العائلي جريمة عامة (انظر الفقرة ٣٦ من الوثيقة S/2006/504)، وأن الجهود المعززة لحفظ الأمن في المجتمعات المحلية شجعت العامة على الإبلاغ عن هذه الجرائم، وأن الشرطة حسنت من أساليب تجميع

البيانات. ولم يُبلغ عن زيادات تذكر في معدلات الجريمة في المقاطعات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها الرئيسية في مجال حفظ الأمن.

٧ - وفيما يتعلق برنامج تسجيل أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وفرزهم ومنحهم شهادات الاعتماد الذي يُنفذ وفقا لـ "ترتيب أعمال الشرطة" (انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة S/2007/50)، فقد بلغ عدد ضباط الشرطة الذين كانوا في ٢٠ كانون الثاني/يناير قد استكملوا البرنامج ومنحوا شهادات الاعتماد ٨٩٦ ٢ ضابطا أي ٩٢ في المائة من ضباط الشرطة. ويتبقى ٢٥٩ ضابطا (منهم ٢٠ من النساء) لم يمنحوا شهادة الاعتماد النهائية بعد بسبب مسائل جنائية أو تأديبية معلقة، منهم ٦٣ ضابطا ينتظرون أن يفصل في أمرهم فريق التقييم الذي تقوده عناصر تيمورية. وجرى التغلب على الكثير من المصاعب المتعلقة بفريق التقييم، واجتمع الفريق بشكل منتظم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة ١٩ من الوثيقة S/2009/504). وأوصى الفريق بالوقوف عن العمل وإجراء المزيد من التحقيقات فيما يتعلق بـ ٦٨ ضابطا وبفصل ستة ضباط، وهو ينظر الآن في القضايا المتبقية. وواصلت الحكومة اتخاذ تدابير بحق ضباط الشرطة الوطنية الذين لم يحصلوا على شهادات الاعتماد، لعدم الانتهاء من التحقيقات الجنائية أو عدم البت في مزاعم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وشملت هذه التدابير وقف خمسة ضباط عن العمل وفصل ستة (حسبما أوصى الفريق) منهم قائد الشرطة في إحدى المقاطعات.

٨ - وبناء على الاتفاق المبرم بين رئيس الوزراء وممثلي الخاصة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2009/504) الذي يعيد تأكيد المعايير المتفق عليها لاستئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن، قامت أفرقة مشتركة للتقييم ضمت ممثلي مدنيين وآخرين للشرطة من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بتقييم المقاطعات الـ ١٣ جميعها علاوة على ثلاث وحدات، وذلك حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير. وأجري عدد من التقييمات إجمالية ١٩ تقييما، شمل بعض المقاطعات التي جرى تقييمها أكثر من مرة. وحتى ٢٠ كانون الثاني/يناير، كانت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي قد استأنفت مسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن في أربع مقاطعات (لوتم، وماناتوتو، وأوكوسي، وفيكيكي) وثلاث وحدات (مركز تدريب الشرطة، والوحدة البحرية، ودائرة الاستخبارات). إضافة إلى ذلك، اتفق رئيس الوزراء مع ممثلي الخاصة على أن تستأنف الشرطة الوطنية مسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن في مقاطعتين أخريين، هما أينارو وبوكو، في شهر آذار/مارس. أما بالنسبة للمقاطعات والوحدات التي خلص التقييم إلى عدم استعداد الشرطة الوطنية لاستئناف مسؤولياتها فيها بعد، فقد اشتركت شرطة بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في وضع تدابير لتعزيز القدرات المؤسسية للشرطة

الوطنية من أجل تسهيل استئنافها لمسؤولياتها في المستقبل، وهما تنفذان هذه التدابير حالياً. وفي المقاطعات والوحدات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية مسؤولياتها الرئيسية في مجال حفظ الأمن، واصلت شرطة بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حيوي في رصد وتتبع مدى التقدم المحرز في تطوير المؤسسة، وظلت في الوقت نفسه على استعداد لتقديم المشورة والدعم التنفيذي (وفي الحالات القصوى، الاضطلاع مرة أخرى وبصفة مؤقتة بمهام إنفاذ القانون عند الاقتضاء وحسب الطلب). وبينت أنشطة الرصد التي تقوم بها شرطة بعثة الأمم المتحدة أنه رغم تحسن أداء الشرطة الوطنية في مجالات منها على سبيل المثال العلاقات مع المجتمعات المحلية وإدارة القضايا والإدارة عموماً وتخزين الأسلحة، فهناك احتياجات إضافية في مجالي التدريب واللوجستيات لا بد من الوفاء بها لكفالة استمرار النمو والتطوير.

٩ - آليات مساءلة قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية، المعروفة باسم قوات فالينيتيل للدفاع عن تيمور - ليشتي، لا تزال ضعيفة ونادراً ما جرى تقديم الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وتلقت البعثة، من مختلف أنحاء البلد، إدعاءات بشأن ٢٢ حالة انتهاك ارتكبتها قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وثلاث حالات انتهاك ارتكبتها القوات المسلحة التيمورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقع حادث مثير للقلق في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عندما قام أحد أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في مقاطعة ديلي بإطلاق طلقة واحدة على الأقل، حسب المزاعم، أدت إلى مقتل شاب وإصابة آخر في إطار رد فعل على حالة من الفوضى. وقد سُحب سلاح ضابط قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي الذي يُشتبه في أنه أطلق النار وأُوقف عن العمل بشكل وقائي وشرع بإجراء التحقيقات التأديبية والجنائية المناسبة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة فريق رقابة مدني للإشراف على التحقيق الذي ستجريه قوة الشرطة في الحادث يضم ممثلين عن مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ورابطة الحق (إحدى منظمات حقوق الإنسان) ولجنة السلام والعدالة التابعة لأبرشية ديلي وأمانة الدولة لشؤون الأمن إلى جانب البعثة بوصفها مراقباً. وكرد فعل إضافي على هذه الحادثة، كثفت الشرطة التابعة للبعثة أنشطة الدوريات والتدريب والتوجيه والرصد لفائدة قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في مقاطعة ديلي. وأجرت وسائل الإعلام الوطنية مناقشة عامة مكثفة عن أعمال الشرطة في مقاطعة ديلي منذ الحادث. وفي خضم هذه المستجدات، دار أيضاً نقاش بناء عن توقعات المواطنين التيموريين من جهاز الشرطة وكيف ينبغي له أن يعمل مع المجتمع المحلي.

١٠ - وأحرز المزيد من التقدم، وإن كان محدوداً، باتجاه مساءلة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية وعن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال أزمة سنة ٢٠٠٦ حسبما أوصت

بذلك لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (انظر S/2009/504، الفقرة ٣٠). وحتى ٢٠ كانون الثاني/يناير، صدرت أحكام نهائية في ثلاث قضايا أدت إلى إدانة تسعة أشخاص، ولا تزال أربع محاكمات جارية ويجري التحقيق في ١٣ قضية. فضلا عن ذلك، فإن فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة يواصل تحقيقاته في قضايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت سنة ١٩٩٩ في تسع مقاطعات من ثلاث عشرة مقاطعة. وحتى ٢٠ كانون الثاني/يناير، اختتمت التحقيقات في ١١٠ قضايا ولا تزال جارية في ٢٣ قضية أخرى من ٣٩٦ قضية معلقة. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد، أن البرلمان اتخذ قرارا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر يدعو فيه اللجنة البرلمانية (ألف) إلى تقييم تقارير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة، في غضون ثلاثة أشهر واقترح إقامة مؤسسة لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير.

١١ - وفي نفس الوقت، وقعت عدة أحداث أخرى لها تداعيات على المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الماضي. ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت وزيرة العدل مؤتمرا صحفيا أعلنت خلاله أن سفارة إندونيسيا في تيمور - ليشتي أبلغتها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أن مارتينوس بيرى، قائد ميليشيا لاكسور السابق، قد نُقل إلى إندونيسيا بسبب تدهور حالته الصحية (انظر S/2009/504، الفقرتان ٣٣-٣٤). وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، عفا الرئيس راموس - أورتا عن ثلاثة سجناء لأسباب إنسانية وخفف الحكم الصادر على ٤٦ سجينا لحسن السلوك ولبذل جهد من أجل الاندماج مجددا في المجتمع. وكان من بين المشمولين بقرار العفو أحد أفراد القوات المسلحة التيمورية الأربعة الذين أُدينوا بتهمة القتل والشروع في القتل في عملية إطلاق النار التي أدت إلى مقتل ثمانية من أفراد قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر S/2008/26، الفقرة ٣٠)؛ وقد أُطلق سراحه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. أما أفراد القوات المسلحة التيمورية الثلاثة الآخرين فقد خففت الأحكام الصادرة بحقهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وهم لا يزالون محتجزين في منشأة عسكرية بدلا من سجن مدني. ولم يدفع أي من هؤلاء الأفراد في القوات المسلحة التيمورية التعويضات التي أمرت بها المحاكم لأرامل الضحايا. وإضافة إلى ذلك، تم تخفيف الحكم الصادر بحق فنسيني دا كونسىكاو (المعروف باسم راي لوس)، الذي ثبتت إدانته في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بجناية غير قانونية لأسلحة نارية وبالإخلال بالنظام العام وبالمشاركة في هجوم خلال أزمة سنة ٢٠٠٦، وأُفرج عنه لاحقا إفراجا مشروطا في ٩ كانون الثاني/يناير.

١٢ - ولوحظ إحراز المزيد من التقدم نحو تعزيز سيادة القانون. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اكتمل التقييم الشامل والمستقل لاحتياجات قطاع العدالة الذي تضمن ١٤٤ توصية

ووزّع على الهيئات الوطنية النظرية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين. ورحب معظم أصحاب المصلحة، الوطنيين والدوليين على حد السواء، بالتقرير وأصبحت المؤسسات التيمورية ذات الصلة تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور - ليشتي. وتواصل تراجع عدد القضايا المعلقة في مكتب المدعي العام. وأبلغ المدعي العام أنه، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمت معالجة ٥٠٢ ٤ قضية (حوالي ٣٦٢ ٣ في مقاطعة ديلي)، وأُحيلت ٢٣٠ ١ منها إلى المحاكم. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع عدد القضايا المعلقة ٩٨١ ٤ قضية على نطاق القطر وتُعزى نسبة كبيرة منها إلى قضايا عنف عائلي. ويجب النظر إلى هذا التقدم في معالجة القضايا في سياق ارتفاع عدد القضايا الجديدة (٩٧٦ ٣ قضية)، الذي يُعدُّ مؤشراً على أن ثقة الناس في نظام العدالة الرسمي وإن كانت لا تزال موضع اختبار، فهم جادون في متابعة القضايا المعروضة على النظام. وقد تم تعيين أربعة مدّعين عامين دوليين إضافيين وأربعة كتبة في مكتب المدعي العام لتعزيز إمكاناته.

١٣ - وحافظت وكالتا إدارة الحدود التيمورية والإندونيسية على علاقات قائمة على التعاون كما برهن على ذلك الرد المنسق على سوء الفهم الذي وقع في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر بسبب إقامة مركز جديد لدوريات الحدود التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في باساييه، في مقاطعة أويكوسي. ويندرج مشروع مشترك ابتداءً في أواخر شهر أيلول/سبتمبر لوضع علامات على امتداد أقسام من الحدود ضمن جهود التعاون الأخرى. وواصل موظفو الاتصال العسكري والشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تركيز جهودهم على رصد إدارة الحدود وخاصة في الأقاليم التي لم يتم التوصل بعد إلى حل بشأنها. وبناء على طلب من حكومة تيمور - ليشتي، أجرى موظفو الاتصال العسكري في البعثة حلقيّ عمل توجيهيتين في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وفي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لفائدة موظفي الاتصال العسكري في القوات المسلحة التيمورية الذين سيجري نشرهم في المناطق الحدودية.

١٤ - وبعد إغلاق جميع مخيمات المشردين داخلياً، وعددها ٦٥، بلغ عدد الأسر المستفيدة من تدابير الإنعاش ما يناهز ٤٥٠ ١٦ أسرة لغاية ٢٠ كانون الثاني/يناير. وتعمل الحكومة حالياً على تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الإنعاش الوطنية التي يتم بموجبها تقديم دفعة واحدة قدرها ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكافة العائلات المشرّدة داخلياً في إطار المساعدة على التعويض على فقدان ممتلكاتها وأصولها وأعمالها التجارية خلال سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتجري حالياً مغادرة الملاحي الانتقالية الثلاثة الأخيرة التي لم تبق فيها

إلا ٥٢ أسرة لغاية ٢٠ كانون الثاني/يناير. وحتى الآن، ظلت الحوادث الأمنية ذات الصلة بعودة المشردين داخليا منعزلة وطفيفة. ويُعزى هذا التقدم الملحوظ أساساً إلى تضافر الجهود التي بذلتها الحكومة والشركاء في المجال الإنساني لاتباع نهج منسق في الانتقال من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة الإنعاش، لكفالة العودة وإعادة الاندماج بشكل مستدام. وفي هذا الصدد، تقوم المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل موارد تم تلقيها عن طريق نافذة الطوارئ لصندوق بناء السلام، بتنفيذ مشاريع في مجال الهياكل الأساسية وآليات رصد في مرحلة ما بعد العودة لدعم عمليات المجتمعات المحلية التي توفر ظروفًا ملائمة للعودة وإعادة الاندماج بشكل دائم.

١٥ - وتواصل بذل جهود الدعوة لتعزيز التدابير الهادفة لتلبية احتياجات النساء وللتصدي لارتفاع معدلات العنف الجنساني. وقام وزير الدولة لتعزيز المساواة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بتعميم الملاحظات الختامية للنقاش البناء الأول في تيمور - ليشتي مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الذي دار في ٣٠ تموز/يوليه في نيويورك، على مجلس الوزراء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وعلى مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في المقاطعات في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وقدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم للجهود الرامية لإذكاء الوعي العام بأن العنف العائلي جريمة عامة بموجب قانون العقوبات الجديد بوسائل منها إطلاق حملة للدعوة بمناسبة اليوم الوطني للمرأة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. كما قدمت البعثة الدعم لحملة على مدى ١٦ يوما لوضع حد للعنف ضد المرأة أطلقها نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ - وترد نتائج وتوصيات بعثة التقييم التقني في الفرع الثالث أدناه وهي تركز على المجالات الأربعة ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الصادر بشأنها تكليف، كما هو مبين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وهي: استعراض وإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي والحوار؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (انظر S/2009/72، الفقرتان ٤٧-٤٨). وحيث أن البعثة في تيمور - ليشتي بعثة متكاملة تواصل تطبيق نهج "منظومة أمم متحدة واحدة" في إطار استراتيجي متكامل يشمل جميع المجالات الصادر بها تكليف، نظرت بعثة التقييم في أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالاقتران مع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وضمت

بعثة التقييم ممثلين عن إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية، وكذلك ممثلين رفيعين عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري وعملت عن كثب مع قيادة البعثة.

ثالثاً - بعثة التقييم التقني

١٧ - قبل وصول بعثة التقييم، كان كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري قد تشاور مع حكومة تيمور - ليشتي وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استضاف الرئيس اجتماعاً مع أتول كهاري، ممثلي الخاص حينئذ، ونوابه ومفوض الشرطة بغرض عرض وجهة نظر تيمور - ليشتي حول مستقبل وجود الأمم المتحدة، وقد حضر الاجتماع أيضاً كل من رئيس الوزراء، ووزير الدولة لشؤون الأمن، ووزير الدولة لشؤون الدفاع، ورئيس الاستخبارات، وقائد القوات المسلحة التيمورية، ومدير مركز تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وخلال الزيارة التي قامت بها بعثة التقييم، أجرى رئيسها، إلى جانب ممثلي الخاصة الجديدة ونوابها، فضلاً عن الأفرقة القطاعية لبعثة التقييم، مناقشات مستفيضة مع ممثلين عن الحكومة وعن المعارضة التابعة للجهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة وبرلمانيين آخرين، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية والجهات المانحة، وخاصة أولئك الذين يعملون في مجال المساعدة الثنائية في مجالات ولاية البعثة.

١٨ - وكلفت بعثة التقييم باستعراض التقدم المحرز في تحقيق الاستراتيجية المتوسطة الأجل واستيفاء النقاط المرجعية التي تم إرساؤها فيما يخص المجالات الأربع ذات الأولوية للبعثة الصادر بشأنها تكليف، على النحو المبين في تقرير المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/72، المرفق). وبذلك تشكلت الأفرقة القطاعية للبعثة، وترد أدناه النتائج التي خلصت إليها، وفقاً للمجالات الأربعة المذكورة، وهي: كفالة الأمن والاستقرار؛ وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ وثقافة الحكم الديمقراطي والحوار؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ووجدت بعثة التقييم أن الرغبة في أن تبقى الأمم المتحدة على دعمها حتى عام ٢٠١٢ تحظى بالإجماع على امتداد مكونات الطيف السياسي والمجتمع المدني، وأن ذلك ينطبق، بدرجات متفاوتة، على هذه المجالات الأربعة - وعلى رأسها جميعاً مواصلة قيام ممثلي الخاصة بدور قوي في مجال المساعي الحميدة. وفي نفس الوقت، كان هناك تركيز واضح على الحاجة إلى أن يقدم دعم الأمم المتحدة في ظل الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ولتنامي القدرات الوطنية، وكذلك مع مراعاة الحساسيات الثقافية. ويرى كثير من المحاورين الذين التقت بهم بعثة التقييم أن دعم الأمم المتحدة يمكن أن يقدم على نحو متزايد من قبل

عدد أقل من الموظفين الدوليين من ذوي المهارات المتخصصة، بصفتهم مستشارين أو مرشدين لنظرائهم التيموريين.

١٩ - ومنذ عام ٢٠٠٦، ما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تقدم الدعم للأمن والاستقرار، إلى جانب قوات الأمن الدولية الموفدة إلى تيمور - ليشتي من قبل حكومتي أستراليا ونيوزيلندا على أساس اتفاق ثنائي مع حكومة تيمور - ليشتي. ولا تزال قوات الأمن الدولية في تيمور - ليشتي، غير أن بعثة التقييم أبلغت بأنه، في أعقاب مباحثات ثنائية وأخذاً في الاعتبار تحسن الوضع الأمني، شرع في تخفيض وجودها في عام ٢٠٠٩، وبأنه سيتواصل في عام ٢٠١٠، وسيتغير وضعها كما ستُعدّل تشكيلتها قصد زيادة القدرة على توفير التدريب للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وغير ذلك من أشكال المساعدة على تطويرها.

٢٠ - ولكي تُعكس بدقة نتائج وتوصيات بعثة التقييم التقني، فإن الجزء المتبقي من هذا الفرع يستند إلى حد كبير إلى نص استخلص من تقرير بعثة التقييم.

ألف - لمحة عامة

٢١ - على الرغم من أن تيمور - ليشتي أحرزت تقدماً كبيراً في العديد من المجالات منذ عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٦، لا تزال هناك مشاكل جوهرية في المجالات السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد تعافت تيمور - ليشتي من أزمة عام ٢٠٠٦ حيث إن التحديات الفورية عولجت، في ظل استعادة الاستقرار والأمن، وانتقال سلمي إلى حد كبير لتشكيل حكومة جديدة. وعادت الحياة في ديلي - وهي المنطقة الأكثر تضرراً من الأزمة - إلى طبيعتها ظاهرياً. وأبانت الوزارات الحكومية عن قدرات متزايدة. وفي عام ٢٠٠٨، صمدت مؤسسات الدولة في أول امتحان لها في مرحلة ما بعد ٢٠٠٦ - أي الهجمات التي شنت على الرئيس ورئيس الوزراء. غير أنه لا يزال من غير المؤكد إلى أي مدى يمكنها الصمود في وجه تحدٍ أطول أمداً. ولا تزال العديد من العوامل التي غدت أزمة عام ٢٠٠٦ قائمة (يذكر على سبيل المثال الصراع فيما بين النخبة السياسية، والمشاكل التي تطال قطاع الأمن، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية). وهناك اتفاق عام على أن التواترات بين الشرق والغرب خفت حدتها منذ عام ٢٠٠٦، لكن يحتمل أن تثار من جديد بفعل الانتهازية السياسية.

٢٢ - واتخذت تيمور - ليشتي خطوات إيجابية صوب إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وأجرت انتخابات سلمية في عام ٢٠٠٧، وهو ما أفضى إلى تشكيل حكومة جديدة بأغلبية في البرلمان وبمعارضة نشطة، كما أجرت انتخابات على صعيد القرى (البلدات "سوكو")

في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، لا يزال يتعين اختبار قوة المؤسسات الديمقراطية بشكل كامل؛ وستكون الانتخابات البلدية والوطنية المرتقبة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بمثابة مؤشرات هامة على مستوى التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي في تحولها إلى دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون. وستشكل هذه الانتخابات اختبارا حاسما لاستقرار البلد السياسي ولقدرة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ويعرب بعض القادة السياسيين عن مخاوفهم بشأن الأمن خلال كلتا العمليتين الانتخابيتين، وهما العمليتان اللتان ستشهدان منافسة شديدة. ومن المقرر مبدئيا إجراء المرحلة التمهيدية للانتخابات البلدية في عام ٢٠١٠، لكنها قد تتأخر، حيث لم يعتمد البرلمان بعد التشريع اللازم بشأن اللامركزية، ولم يتحقق بعد توافق سياسي بشأن الحدود الإدارية وغيرها من القضايا المتصلة بالموضوع.

٢٣ - وهناك علامات مشجعة تُبشر بالالتزام بتعزيز آليات الشفافية والمساءلة داخل الحكومة. وما لم يعالج خطر الفساد وضعف الخدمات المقدمة معالجة فعالة من جانب الحكومة، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم إحباط الجمهور. ولا يزال المجتمع المدني ضعيفا نسبيا حيث إن إمكانية وصوله إلى مراكز صنع القرار محدودة. ويوجد قطاع الإعلام في تيمور - ليشتي في المراحل الأولى من تطوره، وهو يواجه مجموعة من التحديات في ضمان استقلاله وموضوعيته واستمراريته.

٢٤ - وأعربت الحكومة عن التزامها بإرساء سيادة القانون في تيمور - ليشتي من خلال اعتماد الإطار التشريعي وتعزيز مؤسسات العدالة. ومع ذلك، فإن النظام القضائي الرسمي يفتقر إلى ثقة الجمهور، الذي يركز في ذلك إلى ما لديه من تصور عن إمكانية الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن دائما محط احترام؛ ومن الأمثلة الملحوظة على ذلك أن ماترنوس بيرري، وهو زعيم ميليشيا سابق، أُلقي القبض عليه بموجب لائحة اتهام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتم تسليمه إلى مسؤولين إندونيسيين بقرار تنفيذي خارج نطاق الإجراءات القضائية. وما وقع في الآونة الأخيرة من حالات العفو الرئاسي ومن تخفيض أحكام تخص عددا من قضايا تعود إلى عام ٢٠٠٦ وقضايا أخرى، يسهم أيضا في تشكيل تصورات عن إمكانية الإفلات من العقاب. والجهود الجارية لضمان حصول الناس على فرص أفضل للجوء إلى عدالة مستقلة وشفافة وفعالة يعوقها ارتفاع عدد القضايا التي لم يبت فيها بعد، والافتقار إلى الهياكل الأساسية والموارد البشرية الكافية، إلى جانب الحاجة إلى التدريب المستمر والمتخصص.

٢٥ - واضطلعت المساعي الحميدة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عقب أزمة عام ٢٠٠٦ بدور حاسم في دعم وتسهيل الحوار فيما بين مختلف أصحاب

المصلحة التيموريين، بما في ذلك الحوار بين الزعماء، على الصعيدين الوطني والمجتمعي. وبما أن جهود المساعي الحميدة ليست مجرد مسألة مشاركة على أعلى المستويات، فقد عقدت الممثلة الخاصة اجتماعات منتظمة مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك ممثلات تلك الأحزاب، ومع منظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي. وبينما تقابل مثل هذه المبادرات لتوسيع نطاق المساعي الحميدة بالترحيب عموماً، فإن ممثلي المجتمع المدني وغيرهم أعربوا عن رغبة قوية في أن تعزز البعثة جهودها الرامية إلى الاتصال بمختلف قطاعات المجتمع المدني التيمورية. وقد سمعت بعثة التقييم، على وجه الخصوص، نداءات عديدة من المجتمع المدني، فضلاً عن مسؤولين في الأحزاب السياسية وفي الحكومة، وُجّهت إلى البعثة كي تعزز استخدامها للمساعي الحميدة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب.

٢٦ - وأظهرت التجارب السابقة أن واحداً من أكبر التهديدات للاستقرار قد يكمن في قوات الأمن نفسها. ولا يزال إصلاح قطاع الأمن في تيمور - ليشتي يشكل عملية تغيير بطيئة تخطى بقاعدة محدودة من الملكية الوطنية، وهذا من المسائل المعتادة في سياقات ما بعد التحرير وما بعد النزاع. ومع ذلك، في ظل قيادة الرئيس ورئيس الوزراء، أحرز تقدم في الإصلاحات التي تمت على النطاق القطاعي وأيضاً في مجال تطوير كل من القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، فضلاً عن غيرهما من مقدمي الخدمات الأمنية. بيد أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة، وبعضها ساهم في أزمة عام ٢٠٠٦، بما فيها الرقابة والإدارة المدينتين، وتعريف الأدوار والمسؤوليات وتحديداتها بين القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وتتخذ الحكومة تدابير ترمي إلى التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك وضع سياسة عامة للأمن الوطني، ومشروع لقوانين القطاع الأمني. كما لا تزال هناك تحديات قائمة فيما يخص القدرات المؤسسية، بما في ذلك آليات المساءلة الداخلية والكفاءة المهنية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويبدو أن أوجه القلق إزاء التسييس والتمييز داخل قوات الأمن قد خفت حدتها، غير أنها تظل هامة. وفي هذا الصدد، بينما يرى معظم المحاورين أن خطر المواجهة بين الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية قد تراجع منذ عام ٢٠٠٦، تعتبر تصورات إمكانية "عسكرة" الشرطة الوطنية، مع التركيز على زيادة ظهور وحدات خاصة مزودة بالأسلحة ذات الماسورة الطويلة، مدعاة للقلق.

٢٧ - وفيما يتعلق بالحدود بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، لا تزال الحالة هادئة عموماً، لكن تظل هناك منازعات قائمة ناجمة أساساً عن استخدام الأراضي المجاورة لأجزاء من الحدود البرية لم يتم التوصل إلى حل بشأنها بعد. ويواصل البلدان عقد مشاورات بغية إنحاز

ترسيم الحدود البرية التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها، البالغة نسبتها حوالي ٣ في المائة، غير أن التقدم المحرز لا يزال محدودا وبطيئا.

٢٨ - وقد شهدت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي غذت أزمة عام ٢٠٠٦ - مثل نظم الأراضي والملكية، واتساع عدد الشباب من السكان، وارتفاع مستويات البطالة - تحسنا طفيفا، ولكن سوف تستغرق معالجتها بصورة كاملة سنوات عديدة. ومما سيطرح تحديا أيضا للبلد الفتي الضغوط الناجمة عن النمو السكاني، حيث تتميز تيمور - ليشتي بأحد أعلى معدلات الولادة في العالم. وقد يؤدي استمرار أوجه عدم المساواة في توزيع الثروة إلى حدوث تصدعات جديدة أو إلى إبراز القديمة منها. وقد تؤثر الصدمات الاقتصادية المفاجئة أو الإدارة المالية غير السليمة على الوضع الأمني العام. وقد خفّت حدة هذه القضايا إلى حد ما نتيجة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة والتي اشتملت على الاعتماد على أموال النفط لتوسيع فرص التوظيف في القطاع العام، وعلى مدفوعات التحويلات النقدية إلى الشرائح الضعيفة من السكان، وعلى الزيادات في الرواتب والعقود الحكومية لمشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع. وفي حين تسهم مثل هذه الاستراتيجيات في تحقيق الاستقرار في الأجل القصير، لن يضمن الإنفاق الحكومي وحده زيادة الرخاء والأمن على المدى الطويل. ويفترض أن يؤدي الاستثمار إلى زيادة عائد التنمية الطويلة الأجل إلى أقصى حد، مثل إيجاد البنية التحتية لدعم التنمية الريفية.

باء - كفالة الأمن والاستقرار، في الحاضر والمستقبل

التقدم المحرز

٢٩ - يتعلق المجال الأول من الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية، المعنون "كفالة الأمن والاستقرار، في الحاضر والمستقبل" (S/2009/72، المرفق) بالحفاظ على الأمن وتعزيز وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، وتحديد تطوير قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة يضمن الأمن والاستقرار على المدى القصير والمدى البعيد. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، على النحو المفصل أدناه.

استعراض شامل لقطاع الأمن

٣٠ - أحرزت عملية إجراء الاستعراض الشامل الذي صدر به تكليف تقدما بطيئا. وقد ساهمت هذه العملية في اتخاذ عدد من المبادرات الهامة في مجال إصلاح قطاع الأمن التي قادتها ونفذتها السلطات في تيمور - ليشتي، في مجالات الرقابة المدنية، وصياغة سياسات الأمن الوطني ووضع القوانين، وتطوير مؤسسات قطاع الأمن ذات الأولوية. وقد شملت هذه

المبادرات مجموعة قوانين تتعلق بالأمن الوطني (معرضة حاليا على البرلمان)، وصياغة مشروع سياسة الأمن الوطني، وإجراء إصلاحات على قوة الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية، بما في ذلك تنفيذ نظم التطوير الوظيفي وآليات الانضباط.

تطوير مؤسسات قطاع الأمن: قوة الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي

٣١ - في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم تسجيل ما مجموعه ٣١٥٥ ضابطا في قوة الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي من قوام مأذون به يبلغ ٣١٧٢. وهذا يعادل نسبة تزيد على ضابط واحد في الشرطة الوطنية لكل ٣٠٠ نسمة، وتشير أفضل الممارسات في عملية حفظ الأمن إلى أنه يرجح أن هذه النسبة كافية لتلبية احتياجات البلد. وبمجموع قدره ٥٨١ من الضباط الإناث في الخدمة (١٩ في المائة)، فإن نسبة الإناث في قوات الشرطة الوطنية أعلى مما هي عليه في معظم البلدان. ومنذ أزمة عام ٢٠٠٦، اتخذت قوات الشرطة الوطنية خطوات لإعادة تشكيلها بالكامل وفقا للترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة. وقد استأنفت قوات الشرطة الوطنية مسؤولياتها الرئيسية في حماية الأمن منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. وثمة تطور مهم حدث مؤخرا وهو اعتماد نظام لتعزيز قوة الشرطة الوطنية الذي يتوقع أن ينفذ في مطلع عام ٢٠١٠.

٣٢ - وفي التاريخ ذاته، تم نشر ما مجموعه ١٥٣٢ ضابط شرطة تابعين للأمم المتحدة (٥٨ منهم من النساء) من ٤١ بلدا مساهما، من أصل القوام المأذون به البالغ ٦٠٨، في ١٣ مقاطعة، تشمل أربع وحدات من الشرطة المشكلة (تضم كل واحدة ١٤٠ ضابطا). وتم نشر وحدات الشرطة المشكلة هذه كعنصر دعم للحيلولة دون وقوع أعمال عنف وإخلال بالنظام العام.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٦ تولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي كانت تعمل بشكل وثيق مع نظراء الشرطة الوطنية التيمورية، مسؤولياتها المؤقتة في مجال إنفاذ القانون. ومنذ ذلك الحين، حدث انخفاض مطرد في معدلات الجريمة في جميع أنحاء تيمور - ليشتي. وأدت الشرطة التابعة للبعثة، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة، دورا مركزيا في توفير الأمن للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٧ والانتخابات التي جرت في القرى ("البلدات سوكو") في عام ٢٠٠٩.

٣٤ - وقدمت شرطة البعثة دورات تدريبية لمنح شهادات اعتماد مؤقتة ومنح شهادات لحمل الأسلحة النارية، ولدعم برنامج التوجيه. كما قدمت دورات تهدف إلى تعزيز المهارات الإدارية (بالاشتراك مع قوات الشرطة في مركز تدريب الشرطة المشكلة)، شملت قادة مخافر الشرطة الوطنية وقادة المقاطعات، وإقامة دورات متخصصة بشأن الحماية الأمنية المباشرة،

وخفارة المجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور، والتحقيق الجنائي الأساسي، وجمع الاستخبارات الأساسية، والتحقيقات التأديبية.

تطوير مؤسسات قطاع الأمن: القوات المسلحة التيمورية وغيرها من مقدمي الخدمات الأمنية ٣٥ - استنادا إلى "قوة عام ٢٠٢٠"، وهي البيان الأبيض الاستراتيجي للحكومة بشأن الدفاع، فإن القوات المسلحة التيمورية تحرز تقدما، بدعم من الجهات المانحة الثنائية، وإلى حد أقل، بدعم من البعثة. وخلال السنة الماضية، شمل ذلك تعيين ٥٧٩ فردا جديدا، وتطوير القدرات في عدد من المجالات، بما فيها الدوريات البحرية والهندسة المدنية والشرطة العسكرية. كما تنظر القوات المسلحة التيمورية حاليا في تنمية القدرات في مجال إدارة الكوارث والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٦ - وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات داخل قوة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، اتخذت الحكومة خطوات لتطوير عدد آخر من مقدمي الخدمات الأمنية الهامين، بمن فيهم المديرية الوطنية لأمن المباني العامة (التي تعرف بشكل غير رسمي باسم Segurança Civil)، والمديرية الوطنية للحماية المدنية (التي تشمل دائرة إطفاء الحرائق التي يشار إليها باسم Bombeiros) وجهاز الاستخبارات (Serviço Nacional de Inteligencia). وقد دعمت البعثة عدداً من هذه المبادرات.

دور كل مؤسسة في قطاع الأمن

٣٧ - ركّز مكتب الرئيس والحكومة بدعم كبير من البعثة، على الحاجة إلى تعريف، وتحديد أدوار ومسؤوليات مؤسسات قطاع الأمن بشكل واضح، وخاصة قوة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، ويتم معالجة ذلك من خلال مجموعة من التشريعات الشاملة وعملية سياسات الأمن الوطني. إلا أن مشاريع القوانين هذه لم تحدد حتى الآن بشكل واضح الأدوار بين القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، إلا أنه يتوقع أن تتطرق التشريعات الفرعية إلى هذه المسألة بشكل أكبر.

الرقابة المدنية

٣٨ - تمثلت إحدى الخطوات الهامة الرامية إلى تعزيز الرقابة المدنية على قطاع الأمن في إنشاء اللجنة البرلمانية (باء)، التي تشمل مهامها الرقابة البرلمانية على مؤسسات الأمن. وقد زودت الأمم المتحدة اللجنة بمستشار تقني متخصص يدعم مجموعة تعنى بطائفة من المسائل بما فيها تحليل التشريعات.

٣٩ - وتشكل الجهود التي تبذلها الحكومة في تطوير وزارة الدفاع والأمن، التي تشمل وزارتي الدفاع والداخلية السابقتين، خطوة في اتجاه الرقابة المدنية والإدارة الفعالة لقطاع الأمن. ورئيس الوزراء هو أيضا وزير للدفاع والأمن، ويقوم بإدارة هذين الجزأين المكونين للوزارة بشكل يومي سكرتيرا دولة، واحد للدفاع (عما في ذلك القوات المسلحة التيمورية) والآخر للأمن (عما في ذلك قوة الشرطة الوطنية التيمورية). وقدمت الأمم المتحدة خبرة لدعم التطوير الجاري للوزارة، في كلا المجالين.

٤٠ - واتخذت السلطات في تيمور - ليشتي خطوات هامة لوضع إطار قانوني لقطاع الأمن. وقد شمل ذلك قوانين تتعلق بوزارة الدفاع والأمن، والشرطة، وقدامى المحاربين والشرطة العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، ينظر البرلمان حاليا في مجموعة رئيسية من مشاريع القوانين الأمنية التي تشمل قانون الأمن الوطني، وقانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الداخلي. ويتمثل الغرض من قانون الأمن الوطني وسياسة الأمن الوطني في أن يوفر إطارا شاملا للتنسيق الأمني.

٤١ - كما أحرز تقدم كبير في مجال وضع سياسة الأمن الوطني، بدعم من البعثة وبالتشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ومن المرجح أن يقدم مشروع سياسة الأمن الوطني إلى مجلس الوزراء في مطلع عام ٢٠١٠. وعند اكتمالها، ستوفر هذه السياسة أساس سياسة القطاع الأمني في تيمور - ليشتي.

التحديات

الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٤٢ - على الرغم من الالتزامات التي قدمها الرئيس ومكتبه، والحكومة بإجراء الاستعراض الشامل الصادر تكليف بإجرائه، كانت المشاركة في العملية المتفق عليها محدودة وبطيئة في البداية. وفي حين ازدادت مشاركة السلطات في تيمور - ليشتي بشكل ملحوظ خلال الاثني عشر شهرا الماضية، ينبغي للبعثة أن تواصل تعزيز الملكية الوطنية الكاملة للعملية، بهدف دعم السلطات الوطنية في التزامها بوضع الصيغة النهائية للاستعراض وأن تظهر النتائج التي توصلت إليها في خطط بغية إدخال مزيد من الإصلاحات. ويؤمل كذلك أن تستخدم النتائج المستخلصة من الاستعراض الشامل في عمليات هامة أخرى، مثل التطوير المستمر لسياسة الأمن الوطني والتشريعات الأمنية، وأن تسفر المشاورات عن الالتزام بمواصلة الحوار بشأن القضايا الأمنية التي يشارك فيها جميع المعنيين في تيمور - ليشتي. وتدعو الحاجة أيضا إلى أن يقدم مقدمو الخدمات الأمنية التزاما أكبر باحترام الشواغل المتعلقة بالحقوق والاحتياجات الأمنية لجميع أفراد الشعب التيموري، وخاصة على صعيد المجتمع المحلي.

تطوير مؤسسات قطاع الأمن: قوات الشرطة الوطنية لتي مور - ليشي

٤٣ - لا تزال قوات الشرطة الوطنية تواجه تحديات هامة، على صعيد القدرة والتمهنة على حد سواء، وهي لا تستطيع حاليا أن تضطلع بمسؤولياتها الكاملة في توفير الأمن. ولم يحظ مشروع خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء الذي وضعه عنصر الشرطة في البعثة والذي أحيل إلى الحكومة للنظر فيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدعم الحكومة، لذلك، لم يتم وضعه في صيغته النهائية بعد. ومن دون خطة متفق عليها، فإن أنشطة الإصلاح وإعادة التشكيل التي تضطلع بها الشرطة التابعة للبعثة تتم استنادا إلى اتفاقات وتفاهات منفصلة.

٤٤ - ومع أن الخطط الحالية للحكومة تستحق الثناء، فإنها لا تزال لا ترقى إلى مستوى تطوير منظم لقوات الشرطة الوطنية. إلا أنه من خلال التقييمات التي أجريت في المقاطعات وخطط العمل التي تشكل جزءا من عملية تنشيط قوات الشرطة الوطنية، بدأت الحكومة بمساعدة من البعثة، بوضع خطة عمل شاملة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها في المقاطعات والوحدات. وتركز البعثة حاليا على تقديم المساعدة إلى الحكومة من أجل تعزيز وتطوير النظرة الاستراتيجية مع وضع خطط عمل متطابقة، ودعم تنفيذ هذه الخطط، كلما كان ذلك ممكنا. وسيتمثل أساس نجاحها في مستوى إمساك الحكومة بزماد خطة العمل الشاملة، والتنسيق الفعال لتنفيذها، بما في ذلك مع الشركاء الشائين.

٤٥ - وثمة صعوبة كبيرة تواجه قوات الشرطة التابعة للبعثة في وضع وتنفيذ برامج تدريبية شاملة، وهي عدم توفر مدرين متخصصين ومستشارين في صفوفها للبعثة. كما تفتقر البعثة إلى أفراد شرطة مؤهلين أو خبراء مدنيين لتقديم الخدمات الاستشارية التقنية لدعم قوات الشرطة الوطنية على مختلف المستويات، في مجالات مثل الموظفين والميزانية والمالية والمشتريات وإدارة الملفات والأصول، والطب الشرعي، وتكنولوجيا المعلومات، ووضع السياسات، والاتصال مع الجهات المانحة، وبعثة الموارد. علاوة على ذلك، وكما أكدت الحكومة وغيرها من الجهات التيمورية لبعثة التقييم، ينبغي النظر في تكليف أفراد شرطة البعثة الذين يضطلعون بأنشطة الإصلاح والمقدمين من عدد أقل من البلدان، لفترات طويلة لكفالة توحيد معايير أعمال الشرطة. وهذا يتطلب من البلدان المساهمة بقوات الشرطة كفالة أن يتمتع ضباط الشرطة المنتشرين بالمهارات المتخصصة المطلوبة، بما في ذلك الخبرة في مجال التوجيه والتدريب وتقديم المشورة والإصلاح، على النحو الذي تطلبه إدارة عمليات حفظ السلام. وعندما لا يكون بإمكان البلدان المساهمة بقوات شرطة تزويد أفراد شرطة متخصصين، أو عندما تكون الاستمرارية بالغة الأهمية، ينبغي تعيين موظفين مدنيين من خلال عملية التوظيف العادية أو عن طريق الإعارة من الدول الأعضاء. ومن المستحسن أيضا زيادة نسبة النساء في صفوف ضباط الشرطة في البعثة.

٤٦ - ولا تزال قوة الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ العمليات، والإدارة، والتنظيم. وما زالت تواجه، في كل المقاطعات والوحدات تقريرا، تحديات خطيرة، وخاصة في مجالات النقل، والخدمات اللوجستية، والاتصالات، والمعدات المكتبية، والمرافق، مما يضطرها إلى الاعتماد على شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للقيام بواجبها اليومية. وعلى الرغم من وضع العديد من المعايير والإجراءات التشغيلية الوطنية، فما زالت الخدمة تفتقر إلى وجود الإجراءات التشغيلية الموحدة، والتوجيهات، والمبادئ التوجيهية، وتمارين التدريب الأساسي المناسبة لتنفيذ واجباتها. وإن عدم وجود إجراءات مناسبة متعلقة بسياسات استخدام القوة، ومرافق لتخزين الأسلحة، وآليات وافية للمساءلة، أدى أيضا إلى سوء استخدام أفراد الشرطة للأسلحة النارية، بما في ذلك بعض المناسبات التي أساء فيها استخدام الأسلحة أفراد يحملون أسلحة خارج أوقات العمل، في مخالفة لأحكام القانون الأساسي والسياسات الأساسية للشرطة الوطنية. وتفتقر وظائف وحدة شرطة الحدود التابعة للشرطة الوطنية إلى الموارد، والتسهيلات المكتبية، والخدمات اللوجستية الأخرى، من أجل التصدي لظاهرة عبور الحدود والاتجار بالبشر بصورة غير مشروعة التي أفيد عن ازديادها.

٤٧ - وثمة احتياجات رئيسية للشرطة الوطنية، بشكل عام، كونها بحاجة إلى مزيد من تطوير المهارات في مجالات القيادة، والتحقيقات الجنائية، (بما فيها التحقيقات في العنف الجنساني)، والطب الشرعي، وإدارة مسرح الجريمة، واستخدام القوة، والتشريعات والإجراءات، وخفارة المجتمعات المحلية، والمرور، وأعمال الشرطة البحرية، وأعمال شرطة ضبط الحدود ومراقبتها، والحماية الشخصية، ومهارات الاتصال، والانضباط وآداب السلوك، وحقوق الإنسان. ويلزم إجراء مزيد من التدريب في هذه المجالات، وكذلك في مجال الوعي الجنساني. ولا مغالاة في التأكيد على الحاجة إلى وجود وحدات معنية بالضعفاء تكون عاملة بشكل كامل، وينبغي توفير دعم محدد لبناء القدرات التشغيلية لهذه الوحدات. وتوجد فجوة كبيرة في المعرفة والخبرة التقنية للأفراد تمنعهم من اتباع منهجية التحقيق في القضايا وفقا للتشريعات القانونية.

٤٨ - وكتيبة النظام العام التابعة للشرطة الوطنية، المؤلفة حاليا من سريتين يبلغ مجموع أفرادهما ١٧٥ فردا، ويقع مقرّهما في ديلي وبوكو، مكلفة بالحفاظ على النظام العام واستعادته، وحماية المنشآت الحكومية الحيوية، وتوفير الحماية للكيانات التابعة لكبار الشخصيات، وتعزيز عمليات الشرطة في البلد. ولا بد من زيادة عدد الكتيبة إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ فرد، وتعزيز قدراتها العملية واللوجستية لجعلها تعمل بكامل طاقتها قبل مرحلة إعادة التشكيل الكامل لها. ويلزم توفير تدريب أكثر تركيزا في مجالات مكافحة الشغب، واستخدام القوة، ومدونة قواعد السلوك والانضباط، وإدارة الأزمات، وحماية الشخصيات الهامة، ومرافقة القوافل.

٤٩ - أما فيما يتعلق بنزاهة الشرطة الوطنية، فعلى الرغم من وجود نكسات، ثمة زيادة في ثقة السكان في هذه المؤسسة. بيد أن مزاعم الفساد والإفلات من العقاب على أفعال سوء السلوك، بما في ذلك بعض الحوادث التي تنطوي على الاعتقال التعسفي، والاستخدام المفرط للقوة، وسوء التعامل، ولا سيما تلك التي ارتكبتها قوة المهام الخاصة التابعة للشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي، ألحقت الضرر بالثقة في الشرطة الوطنية، وخاصة في أوساط الشباب والفئات الضعيفة. وفي معظم الحالات التي تلقاها قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، يفضل أفراد المجتمع المحلي عدم تقديم شكاوى، أحيانا بحجة الخوف من انتقام أفراد الشرطة الوطنية، أو من ضغط أفراد الشرطة عليهم من أجل حل القضية من خلال آليات عدالة تقليدية وغير رسمية. وهذا يؤكد على الحاجة إلى تعزيز السياسات والإجراءات المؤسسية فيما يتعلق باستخدام القوة، تمشيا مع المعايير الوطنية والدولية، والحاجة الدائمة إلى التدريب في مجال حقوق الإنسان. وقد وضعت البعثة خطة للتدريب. ولا بد من وضع آلية تأديبية إدارية مناسبة، بما يتواءم مع قواعد الخدمة المدنية الراهنة وسياسات الرقابة المدنية المعمول بها حاليا في تيمور - ليشتي، لضمان مساءلة أفراد الشرطة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، وحالات خرق النظام.

٥٠ - وإن عدم فهم القوانين الجديدة هو تحد آخر خطير تواجهه الشرطة الوطنية، وكثيرا ما يؤدي إلى أن يقوم أفراد الشرطة "بوساطة" بين الجاني والضحية في جرائم جنائية. فبعض التشريعات لم تترجم بعد إلى اللغة التيتومية، وهي اللغة التي يستخدمها معظم أفراد الشرطة. وتُكتب ملفات التحقيق، في بعض الأحيان، بأربع لغات (البرتغالية والتيتومية والإندونيسية والإنكليزية)، فيواجه المحققون صعوبات عند استعراض قضية من القضايا.

٥١ - وبصورة أعم، هناك حاجة لتحسين الاتصال بين الشرطة والمجتمع المحلي، وخاصة في ما يتعلق بالاتصالات المجتمعية على مستوى قيادات المقاطعات. ولا يحظى إلا قلة قليلة جدا من ممثلي المجتمع المحلي بفرصة مقابلة أي فرد من أفراد الشرطة فوق مستوى خفراء المجتمع المحلي، وقيادات النواحي. ويبدو أنه لا يتاح للمجتمع المحلي الوصول إلى قادة الشرطة الوطنية في المقاطعات، وأن هؤلاء القادة، لم يتخذوا بعد مبادرات لاستخدام وسائط الإعلام للتفاعل مع المجتمع المحلي. والأخطر من هذا، أن ممثلي المجتمع المحلي، بمن فيهم زعماء القرى (سوكو)، ليسوا على علم بوجود أي قناة في الشرطة الوطنية لمعالجة الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة بإساءة استخدام السلطة، أو انتهاك حقوق الإنسان. ولا توجد في الواقع آلية واضحة لتلقي شكاوى المواطنين ضد ضباط الشرطة ومعالجتها.

٥٢ - ولا يوجد حالياً سوى القليل جداً من القدرات المؤسسية في الشرطة الوطنية للاتصالات العامة الاستراتيجية. وإذا ما أُريد للشرطة الوطنية أن تقدر على القيام بعمليات وطنية بشأن مسائل القانون والنظام، فضلاً عن التعامل الفعال مع وسائط الإعلام الوطنية، فإنه يلزمها وجود موظفين يعملون بتفانٍ، وميزانية، وكذلك تنفيذ برنامج مستمر لتنمية القدرات. وهذا أمر أساسي بالنسبة لجميع أعمال حفظ الأمن، وخاصة لخفارة المجتمعات المحلية، والخدمات المتخصصة، مثل الخدمات التي تقدمها الوحدات المعنية بالضعفاء.

٥٣ - وشهدت ميزانية الشرطة الوطنية انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، ويُتوقع أن تشهد مزيداً من الانخفاض في عام ٢٠١١. وتحتاج النظم الإدارية الحالية، بما فيها النظم المتعلقة بشؤون الموظفين، والميزانية، والمالية، والمشتريات، والأصول، وإدارة الملفات، إدخال تحسين كبير عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتنفيذ. ولا بد للحكومة أن تقدم، على سبيل الأولوية، مساعدة مالية ومادية للشرطة الوطنية، بما في ذلك تقديم المساعدة من أجل النقل، والاتصالات، والمعدات، وغيرها من البنود، وكذلك من أجل تحديد المرافق أو تشييدها.

٥٤ - ويواصل الشركاء الثنائيون، وخصوصاً أستراليا والبرتغال ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان، تقديم برامج للتدريب والتطوير، مع التركيز على تقديم دعم متخصص ودورات متخصصة (على سبيل المثال، القيادة، وخفارة المجتمعات المحلية، والعنف الجنساني، وأجهزة الذخائر المتفجرة، وخفر السواحل). بيد أن المساعدة الثنائية يجب أن تنسّق بطريقة أشمل.

تطوير مؤسسات القطاع الأمني: القوات المسلحة التيمورية

٥٥ - نظراً لعدم وجود سياسة للأمن الوطني، وعدم وجود التشريعات اللازمة التي تنص بوضوح على أدوار المؤسسات الأمنية ومسؤولياتها، لا يزال تطوير القوات المسلحة التيمورية، كقوات دفاع كفوءة وخاضعة للمساءلة، يمثل تحدياً. وعلى الرغم من إعراب الحكومة عن التزامها بضمان التمثيل الجغرافي المتوازن ضمن مجموعة مجندي القوات المسلحة الجدد، يبدو أن مقدمي الطلبات من المناطق الشرقية حققوا نجاحاً أكبر، وخاصة على مستوى رتبة ضابط. وعلى الرغم من أن سبعة في المائة من المجندين الجدد هم من النساء، لم تُنقَ نساء للتدريب لتخريجهن برتبة ضابط. ويتعين إجراء تغييرات منهجية تكفل للمرأة تكافؤ الفرص في مجال التدريب والتطوير الوظيفي، وكذلك اتخاذ تدابير هادفة إلى حمايتهن من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

الرقابة المدنية

٥٦ - لا تزال اللجنة البرلمانية (باء) تواجه تحديات في مجال القدرة على الممارسة الفعلية لدورها في الرقابة المدنية. وفي هذا الصدد، طلب النواب استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة في مجال التدقيق التشريعي، فضلاً عن التدريب على الحكم، وقضايا المساواة بين الجنسين. أوصى قائد القوات المسلحة التيمورية أيضاً بأن تساهم الأمم المتحدة في تعزيز اللجنة (باء) بذوي الخبرة في مجال إعداد تشريعات الدفاع ومراجعتها.

٥٧ - وما زالت الأمانتان داخل وزارة الدفاع والأمن تعانيان من محدودية القدرات في مجالات التنظيم، والإدارة، والموارد البشرية، وخاصة في المجالات ذات الصلة برسم السياسات، والمشتريات، والشؤون المالية. وهذه الاحتياجات من القدرات تجعل من العسير ممارسة للرقابة المدنية بشكل فعال على مقدمي الخدمات الأمنية لكل منهما.

٥٨ - ولا تزال قدرة المجتمع المدني على الانخراط في المسائل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني محدودة، وخاصة في مجال الشواغل الأمنية للمرأة. ويعالج عدد قليل من المنظمات غير الحكومية قضايا إصلاح القطاع الأمني، ويمكن أن تساعد هذه المنظمات على توسيع نطاق الملكية الوطنية لهذه العمليات، وزيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الأمنية.

أولويات الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢

٥٩ - إن المجالين الرئيسيين اللذين يتطلبان توفير دعم كبير لدفع عملية إصلاح قطاع الأمن وتطويره في تيمور - ليشتي على مستوى القطاع بأسره هما: (أ) إنجاز استعراض قطاع الأمن، على أساس إجراء مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة التيموريين، وضمان اتساقه مع السياسات والتشريعات الأمنية الناشئة، وإسهامه في وضع خطة وطنية لتطوير قطاع الأمن؛ (ب) تعزيز الرقابة المدنية، والقدرات الإدارية، في وزارة الدفاع والأمن، واللجنة البرلمانية بء، والمجتمع المدني. وينبغي أن يحظى تقديم المساعدة من أجل إنجاز سياسة الأمن الوطني، ومجموعة مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن، بالأولوية، مع التركيز على تعريف وتحديد أدوار ومسؤوليات جميع مؤسسات القطاع الأمني بشكل واضح، ولا سيما الشرطة الوطنية، والقوات المسلحة التيمورية. وبموازاة الإنهاء التدريجي للبعثة في المستقبل، ينبغي مناقشة الاحتياجات اللازمة للاستمرار في تقديم الدعم الممكن، مع فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الشائين.

٦٠ - وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة الوطنية وتطويرها، ينبغي التركيز على دعم السلطات الوطنية لتعزيز الرقابة والإدارة المدنيتين للشرطة الوطنية، مع تعزيز مساءلة الدائرة وفعاليتها عن طريق جملة أمور، منها تنمية القدرات في مجال العمليات، والإدارة والتنظيم، والإجراءات التأديبية، والاتصال بين الشرطة والمجتمع المحلي، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

٦١ - وفي هذا الصدد، ينبغي للبعثة تقديم الدعم للحكومة في إنشاء آلية للتنسيق لضمان تنسيق التمويل المقدم للبرامج والمشاريع بشكل فعال. ومع الاعتراف بمحدودية قدرة شرطة البعثة على المساهمة في تطوير قوة الشرطة الوطنية، ومراعاة المزايا النسبية لمختلف الأطراف الفاعلة، ينبغي تعزيز التنسيق الوطني مع الشركاء الثنائيين، ولا سيما برنامج تطوير شرطة تيمور - ليشتي الذي تدعمه أستراليا. وسيظل استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية في حفظ الأمن، على رأس أولويات البعثة.

٦٢ - وينبغي للأمم المتحدة أن تكون مستعدة للاستجابة للطلبات المقدمة من كبار المسؤولين التيموريين، وقائد القوات المسلحة التيمورية، لتقديم الدعم لهذه القوات في مجالات الرقابة والإدارة، ووضع السياسات وتطوير التشريعات، وتوجيه أفراد مكاتب الاتصال الحدودية التابعين لهذه القوات، وتنسيق حفظ السلام، والتدريب على إدارة الكوارث المقدم من الشركاء الثنائيين، والتدريب الإعلامي وتعزيز آداب السلوك، مع احترام حقوق الإنسان والوعي الجنساني. وينبغي أن تكون جميع الأنشطة الهادفة إلى تطوير قدرات عسكرية محضّة، ولا سيما المتعلقة منها باستخدام القوة، من اختصاص الشركاء الثنائيين وحدهم.

استئناف أعمال الشرطة

٦٣ - أعربت السلطات التيمورية، خلال الاجتماع الذي استضافه الرئيس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وخلال الاضطلاع ببعثة التقييم التقني، عن آرائها المتعلقة بالدور المستقبلي لشرطة البعثة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ومن بين مقترحاتها ما يلي: (أ) الإسراع في عملية استئناف الشرطة الوطنية تولى مسؤوليات أعمال الشرطة، بحيث تُستأنف في مقاطعة ديلي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠ وفي سائر المقاطعات والوحدات بحلول نهاية عام ٢٠١٠؛ و (ب) تخفيض وجود وحدات الشرطة المشكلة في ديلي؛ و (ج) استبقاء أفراد شرطة البعثة في إدارة العدل التابعة للشرطة الوطنية، بحيث تقدم إليها التوجيه بشأن الإجراءات التأديبية؛ و (د) تمديد الأخذ بتقاسم المواقع وإعادة تشكيل شرطة البعثة لتقديم الدعم التشغيلي والإداري والتنظيمي للشرطة الوطنية، ولتحسين التوجيه والتدريب؛ و (هـ) تقديم التدريب في إطار خطة وضعتها الشرطة الوطنية، بما يتيح توفير ضباط ممن تتوافر

لديهم مجموعة من المهارات المتخصصة من عدد أصغر من البلدان المساهمة؛ و (و) إعادة التفاوض بشأن الترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة، وبخاصة لغرض تجنب حالات "ازدواجية القيادة" ولاستعراض عملية "منح شهادات الاعتماد".

٦٤ - وفي مطلع عام ٢٠٠٩، أبرمت حكومة تيمور - ليشتي والبعثة اتفاقاً بشأن عملية استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية المتعلقة بتنفيذ عمليات الشرطة، في كل مقاطعة مقاطعة ووحدة وحدة وفقاً للمعايير التي اتفق عليها الجانبان. وهكذا شرعت الشرطة الوطنية في تنفيذ المسؤوليات الأساسية المتصلة بأعمال الشرطة في أيار/مايو ٢٠٠٩ في مقاطعة لوتيم، أعقبه تسليم مقاطعتي أوكوسي وماناتوتو، ومركز تدريب الشرطة، ومقاطعة فيكيكي، والوحدة البحرية ودائرة الاستخبارات الوطنية بحلول عام ٢٠٠٩. وقد اتخذت القرارات بالفعل بأن يتم تسليم مقاطعتي بوكو وإينارو بحلول مطلع عام ٢٠١٠. ولن تدخر البعثة جهداً في سبيل كفالة إنجاز عملية استئناف الاضطلاع بهذه المسؤوليات بحلول نهاية عام ٢٠١٠. بيد أن التخطيط الذي تقوم به الحكومة، ولا سيما عمليات الميزنة، لا يبدو أنه يراعي ازدياد احتياجات الشرطة الوطنية التي تقتزن بهذا التسليم وإعادة التشكيل اللاحق لقوام شرطة البعثة.

٦٥ - وفي أعقاب استئناف الاضطلاع بمسؤوليات أعمال الشرطة في المقاطعات والوحدات، تواصل شرطة البعثة رصد أنشطة الشرطة الوطنية وإسداء المشورة إليها ومساعدتها، وفي الوقت نفسه تُبقي على استعدادها لتقديم الدعم التشغيلي، وفي الحالات القصوى، معاودة أداء مهام إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية، إذا طُلب إليها ذلك وحسب الاقتضاء. وقد وُضعت آلية مشتركة لرصد التقدم الذي تحرزه الشرطة الوطنية في المقاطعات والوحدات التي استأنفت فيها مسؤوليات أعمال الشرطة من أجل دعم استدامة الإصلاح ونقل المهارات. ويتعين أن يُعزّز نظام الرصد هذا تعزيزاً كبيراً وأن يُحسّن الانتفاع به، ويجب تسريع الأخذ بتقاسم المواقع بين أفراد شرطة البعثة والشرطة الوطنية وإتمامه على سبيل الاستعجال.

٦٦ - وقد أفضى تواصل بذل الجهود إلى إحراز مزيد من التقدم في برنامج تسجيل ضباط الشرطة الوطنية وفرزهم ومنحهم شهادات الاعتماد، حيث بلغ عدد مَنْ تم اعتمادهم بالكامل ٢٨٩٦ ضابطاً (من بينهم ٥٧٨ امرأة). يمثلون ما نسبته ٩٢ في المائة من قوام الشرطة. ويتطلب برنامج التسجيل ومنح شهادات الاعتماد إبعاد الضباط غير الحاصلين على هذه الشهادات من صفوف الشرطة الوطنية. أما الضباط المتبقون غير الحاصلين على شهادات الاعتماد فيواجهون إجراءات جنائية و/أو تأديبية قيد النظر. وبدأت الحكومة في

اتخاذ تدابير في حق ستة ضباط من غير الحاصلين على شهادات الاعتماد أدينوا بارتكاب جرائم وسبعة ضباط لعدم قيامهم بتسجيل أنفسهم. بيد أنه لا يزال يتعين على الحكومة اعتماد تشريعات ذات صلة وإصدارها بغية ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج إصدار شهادات الاعتماد، بمساعدة من البعثة أو أصحاب المصلحة الآخرين عند اللزوم. وتجري البعثة في الوقت الراهن مناقشات مع الحكومة بشأن الحلول الممكنة، آخذة في اعتبارها هذه العوامل، لضمان تعليق عمل الضباط غير الحاصلين على شهادات في صفوف الشرطة أو فصلهم عنها.

إعادة تشكيل عنصر شرطة البعثة

٦٧ - خلال عام ٢٠١٠، ستظل شرطة البعثة مسؤولة عن إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية والحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي إلى أن تستأنف الشرطة الوطنية مسؤوليات أعمال الشرطة في جميع المقاطعات والوحدات وأن يعاد تشكيل الشرطة بصورة كاملة. وباستئناف الشرطة الوطنية لهذه المسؤوليات، سيعاد تشكيل شرطة البعثة من حيث التنظيم والعدد والقدرات وذلك لأداء المهام الجديدة المتعلقة بالرصد وإسداء المشورة وتقديم المساعدة والتدريب. وسيطلب هذا التحول في مهام شرطة البعثة عدداً أقل من أفراد شرطة البعثة، لكنه يستوجب مهارات متخصصة لازمة. وسيُعتمد نهج ذو مرحلتين على النحو التالي: (أ) أن يُجرى، بعد مرور ستة أشهر على عملية تسليم المسؤوليات في مقاطعة أو وحدة ما، تقييم مدى التقدم المحرز في أداء الشرطة الوطنية، بحيث يُؤخذ هذا الأداء بعين الاعتبار عند استعراض القوام المطلوب من شرطة البعثة؛ و (ب) أن يُعدّل، بعد مرور تسعة أشهر على عملية التسليم، قوام شرطة البعثة في المقاطعة أو الوحدة بحسب المهام الجديدة. وسيجري التخفيض الأولي في عدد أفراد شرطة البعثة في المقاطعات والوحدات بناء على ذلك بين مطلع عام ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١.

٦٨ - ولا تزال ثمة عوامل رئيسية يتعين أخذها في الاعتبار في تحديد الاحتياجات اللازمة من أعمال الشرطة في السنتين المقبلتين، وهي كما يلي: الانتخابات المقرر إجراؤها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢؛ والأنشطة والاحتفالات المدنية الرئيسية؛ وإمكانية أن يؤدي حادث معزول إلى تصعيد في الحالة الأمنية في مدة قصيرة جداً؛ والمخاطر الأمنية الكامنة وراء المظالم التي لم تجرِ تسويتها في الماضي؛ والفقر والبطالة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وازدياد النشاط الإجرامي الذي ترتكبه جماعات الفنون القتالية أو غيرها. فكنية النظام العام التابعة للشرطة الوطنية لم تكتسب بعد القدرة والتدريب والدعم اللوجستي والمعدات اللازمة لتولي مسؤوليات حفظ النظام في جميع أنحاء البلد. لذا ثمة حاجة إلى الحفاظ على وجود قوي لوحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة ولو بعد إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية،

لضمان قدرة هذه الأخيرة على الاستجابة لحفظ النظام على الصعيد الوطني. وستوفر هذه الوحدات أيضا الدعم الثابت للأمن؛ والحضور الوقائي المنظور خلال المناسبات والأنشطة والمظاهرات الخاصة والرئيسية؛ والتوجيه والتدريب لكتيبة الأمن العام التابعة للشرطة الوطنية. وسيتم سحب فصيلتين من وحدات الشرطة المشكلة (تتألف كل واحدة منها من ٣٥ ضابطا) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وسيُحدّد تقييم سيُجرى بحلول نهاية عام ٢٠١٠ مقدار أي تخفيض آخر في قوام شرطة البعثة بعد إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

٦٩ - ونتيجة لذلك، سينقص قوام شرطة البعثة في المقاطعات والوحدات من ١ ٦٠٨ إلى ١ ٢٨٠ من أفراد الشرطة (٧٩٠ من ضباط الشرطة الأفراد و ٤٩٠ من ضباط وحدات الشرطة المشكلة) بحلول منتصف عام ٢٠١١.

فريق الاتصال العسكري

٧٠ - أنشأ مجلس الأمن عملاً بقراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦) فريق الاتصال العسكري بقوام يصل عدده إلى ٣٤ ضابطاً من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان من أجل تقديم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي، والتنسيق فيما يتعلق بالمهام الأمنية، ونشر وجود دائم في ثلاث مقاطعات حدودية إلى جانب ضباط الشرطة المسلحين التابعين للأمم المتحدة والمتدربين في مراكز الشرطة بالمقاطعات. ويقيم فريق الاتصال العسكري مراكز في المقاطعات الحدودية المتمثلة في بوبونارو وكوفاليم وأوكوسي ومركزا في كل من ديلي وبوكو. وتتعهد هذه المراكز الاتصال مع قوات مراقبة الحدود الإندونيسية والتيمورية، والقوات المسلحة التيمورية، وقوات الأمن الدولية. وقدم فريق الاتصال العسكري أيضا التوجيه لضباط الاتصال العاملين في المراكز الحدودية التابعين للقوات المسلحة التيمورية. ويسهم فريق الاتصال العسكري في تقديم المعلومات المتعلقة بالأمن إلى البعثة ويوفر الضباط العسكريين لمركز العمليات المشتركة، والمركز المشترك للعمليات اللوجستية، ومركز التحليل المشترك للبعثة.

٧١ - وقد ذكر جميع المحاورين لبعثة التقييم التقني أنه لا ينبغي سحب فريق الاتصال العسكري قبل عام ٢٠١٢. فحضورهم غير المسلح وتفاعلهم في المناطق الحدودية مع عناصر الأمن التيمورية والإندونيسية بحد سواء يوفر الثقة والوساطة في المناطق التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها، ويمكن أن يترع فتيل حالة غير مستقرة من نواح أخرى، مثل ما تدل عليه الأحداث الأخيرة التي شهدتها مقاطعة أوكوسي. لذا، ينبغي استبقاء الفريق بتشكيلته وولايته الراهنتين خلال عام ٢٠١٠ واستعراض قوامه بعد ذلك في ضوء التطورات في المناطق الحدودية.

جيم - سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان

التقدم المحرز

٧٢ - يتعلق المجال الثاني من الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية (انظر S/2009/72، المرفق) المعنون "سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان" بتطوير عمل جهاز القضاء، وإتمام التحقيقات المتعلقة وتعزيز المؤسسات وآليات المساءلة على الصعيد الوطني في مجال حقوق الإنسان.

٧٣ - ورغم الانتكاسات التي اعترضت تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٦، فقد واصل البلد إحراز التقدم في هذا المجال. ولئن كان العدد الإجمالي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أفراد قوات الأمن قد تراجع في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ فإن الاستعمال المفرط للقوة يظل مثار قلق. وقد رحب أعضاء الحكومة، بمن فيهم وزير العدل بتقرير التقييم الشامل المستقل لاحتياجات قطاع العدل، الذي أُنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. فهو يركز على الحاجة إلى توفير تدريب متخصص للجهات القانونية الفاعلة وتعزيز مؤسسات العدل وتحسين التعاون بين أجهزة الشرطة والإدعاء العام وإنشاء نظام فعال للمعونة القضائية. وأورد التقرير أوجه القصور فيما يتعلق باستقلال القضاء والفصل بين السلطات وتعزيز المسؤولية المهنية ومواجهة حالات الإفلات من العقاب واشتراط المساءلة وإقامة العدل بين الجنسين وحقوق الطفل. وقد شرعت الحكومة في عملية تشاورية لغرض وضع مشروع أول خطة استراتيجية لقطاع العدل لتيمور - ليشتي، تشمل الإصلاحات. ويتوقع أن تُعتمد الخطة في مطلع عام ٢٠١٠ وأن تُشكل أساساً لإجراء عملية إصلاح استراتيجي بناء وتعاوني وخاضع للسيطرة الوطنية لقطاع العدل. ويُؤمل أن تتم مواءمة الخطة مع تقييم الاحتياجات الشامل والمستقل.

٧٤ - ومنذ عام ٢٠٠٧، تخرج ٣٧ طالباً تيمورياً من مركز التدريب القانوني. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، زاد عدد المسؤولين القضائيين إلى ١٣ قاضياً وطنياً (أربع نساء)، و ١٣ مدعياً عاماً (ست نساء) و ١١ محامي دفاع (ثلاث نساء). ويستمر حالياً انتقال مهام الجهات الفاعلة القانونية الدولية من المهام التنفيذية إلى الأدوار الاستشارية في المؤسسات القضائية. وسيباشر مكتب المدعي العام المرحلة الأخيرة من هذه العملية في آذار/مارس ٢٠١٠ بتعيين خمسة مدعين عامين وطنيين إضافيين. وقد سُنَّ قانون جديد في آب/أغسطس ٢٠٠٩ زادت بموجبه مراتب القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين. وجرى أيضاً تعميم عناصر التدريب في مجال حقوق الإنسان في جميع برامج التدريب القانوني التي نفذت لتعزيز المهارات والقدرات التقنية للجهات الفاعلة القضائية الوطنية.

٧٥ - وصيغت وسنت تشريعات رئيسية، من ضمنها القانون الجنائي الذي بات يصنف العنف العائلي على أنه جريمة عامة. وينظر البرلمان حالياً في قانون مكافحة العنف العائلي وفي قانون مدني جديد. ويمكن تحسين أوجه التآزر بين المؤسسات القضائية الرسمية وآليات القضاء التقليدية عن طريق وضع مشروع قانون عرقي، وذلك لكفالة اتساق الممارسات العرفية مع المعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في ما يتعلق بالمرأة والطفل. وتشير الزيادة في عدد القضايا التي تنظر فيها دائرة الادعاء إلى تزايد الثقة بالنظام القضائي الرسمي الذي لا يزال موضع اختبار. وأدى التقدم المحرز في هياكل السجون وبرامجها إلى تحسين معاملة السجناء. وأحرز بعض التقدم في ما يتعلق بمساءلة ضباط قوة الشرطة الوطنية التيمورية. وبالإضافة إلى التدابير المتخذة كجزء من عملية منح شهادات الاعتماد (انظر الفقرة ٦٦ أعلاه)، أدانت محاكم محلية في المقاطعات خلال هذا العام أربعة ضباط آخرين من قوة الشرطة الوطنية التيمورية بتهمة ارتكاب جرائم.

٧٦ - وبعد عام من المساعي لبناء توافق في الآراء، اتفق رئيس البرلمان والأحزاب السياسية على النظر، في حلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، في مشروع قانون بشأن إنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة. وفي ما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الخطيرة الأخرى المرتكبة عام ١٩٩٩، كان فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، الذي يعمل تحت إشراف المدعي العام قد اختتم لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ التحقيق في ١١٠ قضية من أجل التحقيقات المعلقة البالغ عددها ٣٩٦ قضية.

٧٧ - وتعزز أيضاً دور أمين حقوق الإنسان والعدالة وافتتحت أربعة مكاتب إقليمية تابعة له في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وما فتئ الأمين يحصل على الدعم منذ عام ٢٠٠٧ لزيادة معارف موظفيه ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التوجيه والتدريب وحلقات المناقشة والمؤتمرات الدولية.

٧٨ - وتلقى مفتشو وزارة التعليم في جميع المقاطعات والنواحي التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتلقى المدرسون تدريباً على التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأعربت وزارة التعليم عن تأييدها لإدماج جميع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل وحقوق المرأة، رسمياً في المنهاج الدراسي. وتلقى أفراد قوة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية أيضاً تدريباً في مجال حقوق الإنسان.

٧٩ - ولوحظ إحراز بعض التقدم في مجال تقديم التقارير والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. فقد وافقت الحكومة على تقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، باعتباره تقريرها المقبل المطلوب تقديمه بموجب المعاهدات، وقدمت تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأنجز المجتمع المدني وأمين حقوق الإنسان والعدالة تقارير النظراء إلى اللجنة.

التحديات

٨٠ - لا تزال هناك تحديات جسيمة، وقد سلطت الأحداث التي جرت العام الماضي الضوء على الحاجة إلى المزيد من التعزيز لسيادة القانون في تيمور - ليشتي، وكذلك على التحديات التي ينطوي عليها إنشاء ثقافة حقوق الإنسان. وتقوُّض التدخلات السياسية مبادئ هامة على غرار المساواة، بما فيها المساواة عن الجرائم الخطيرة، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤ أعلاه. وهناك نسبة مرتفعة من العنف العائلي، وضعف في القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان في عدد من المجالات الرئيسية. وسيظل استمرار عملية استئناف قوة الشرطة الوطنية التيمورية الاضطلاع بمهام الحفاظ على النظام يستلزم الرصد بعناية من منظور حقوق الإنسان ومنظور جنساني.

٨١ - ولا يزال من الأهمية بمكان إنجاز التحقيقات في الجرائم المرتكبة في عام ٢٠٠٦ التي قامت لجنة التحقيق الخاصة بتحديددها، وكذلك التحقيقات في الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩، وفقاً لما قرره مجلس الأمن. وعلى الرغم من استمرار التحقيقات في الجرائم الخطيرة المرتكبة عام ١٩٩٩ عن طريق العمل الذي يقوم به فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، لم يحرز سوى تقدم محدود في إجراء المحاكمات. وأعربت منظمات المجتمع المدني لبعثة التقييم عن رغبتها الشديدة بتحقيق العدل والمساواة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي. وتشكل الانقسامات بشأن مسألة المساواة والإفلات من العقاب تحدياً للبلد وللأمم المتحدة. وستكون المؤسسة المقترحة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة، حيوية باعتبارها وسيلة لتعزيز المصالحة.

٨٢ - ولا يزال النظام القضائي يفتقر إلى الموظفين المؤهلين والأدوات الإدارية والهياكل الأساسية المادية اللازمة لإقامة العدل بالشكل الصحيح، والمنصف والفعال. ولا يزال الضعف يشوب قدرة مؤسسات القضاء وإنفاذ القانون، ويشوب أحياناً استعدادها للكشف عن الجرائم والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإصدار أحكام فيها على نحو عادل وفعال، ولا سيما تلك المتعلقة بالفساد والعنف ضد الأطفال والاعتداء الجنسي والعنف العائلي.

وتشمل العقوبات الرئيسية التي تعترض سير عمل نظام العدالة الجنائية على النحو الصحيح عدم كفاية التنسيق بين جهاز الشرطة ودائرة الادعاء العام، وعدم فهم المسؤولين عن إنفاذ القانون وإقامة العدل للقوانين والإجراءات المرعية في مجال التحقيق، ووجود حواجز لغوية. وبالتالي، هناك عدد قليل جداً من القضايا التي تنظر فيها المحاكم بالشكل الملائم ولا يزال عدد القضايا التي تنتظر البت فيها في دائرة الادعاء مرتفعاً. وعلى الرغم من أن عمل مكتب المحامي العام قد زاد إمكانية لجوء التيموريين إلى القضاء، لا يمكن الاستجابة لجميع طلبات الحصول على المعونة القانونية، ولا تزال قدرة المحامين الخصوصيين محدودة. وسيطلب تحسين توفير خدمات المعونة القانونية تعزيز مكتب المحامي العام بصفته مؤسسة مستقلة.

٨٣ - وتعد الضوابط والموازن التي توفرها آليات الرقابة والمساءلة الفعالة والشفافة ذات أهمية بالغة في مكافحة الفساد والممارسات غير السليمة لدى المسؤولين عن العدالة. وعلى الرغم من إنشاء المجالس العليا التي تتولى الحفاظ على المعايير والضوابط المهنية للجهاز القضائي ودائرة الادعاء العام واعتماد مدونة قواعد السلوك المهني، يتعين أن تتعزز هذه المعايير والضوابط والمدونات لممارسة المراقبة التأديبية الفعالة على القضاة والمدعين العامين وفقاً للمعايير الدولية. ولم يتم بعد تشكيل المجلس الأعلى لمكتب المحامي العام. ولا توجد نقابة مستقلة للمحامين تضطلع بمسؤوليات تنظيمية وتأديبية للمهنة.

٨٤ - ولكفالة تنفيذ التقييم الشامل المستقل لقطاع العدل والخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي التي يتوقع اعتمادها قريباً، سوف يستلزم الأمر وضع آليات تنسيق محسنة وعريضة القاعدة، تشمل آليات تعنى بالعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث اللذين لفت اهتمام بعثة التقييم إليهما باعتبارهما مجالين مهمين.

٨٥ - وفي ما يتعلق بالإصلاحات، ينبغي أن تركز الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على المساعدة في رسم السياسة العامة والتخطيط، والتركيز بصورة رئيسية على البرامج الموجهة للسجناء وموظفي السجون، والتحضير لإعادة الاندماج في المجتمع، وإدارة السجون. ويلزم توفير مرافق منفصلة للنساء والشباب، والمتخلفين عقلياً.

٨٦ - وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز دور أمين حقوق الإنسان والعدالة، وتدعيمه. ويتعين أن يتعزز إلى حد كبير احترام مؤسسات الدولة الأخرى وتقديرها لدور الأمين كعنصر فاعل مهم في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وفي السياق نفسه، لا بد من تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الطفل المنشأة حديثاً وقدرة عناصر المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

٨٧ - يتسم العنف ضد المرأة بالخطورة وينتشر على نطاق واسع في تيمور - ليشتي، ويظل أولوية في حاجة إلى المعالجة. ويُقدر أن أكثر من ثلث القضايا في نظام العدالة الرسمي تتعلق بجرائم العنف العائلي ضد النساء. كما تواجه المرأة في سعيها للحصول على إمكانية اللجوء إلى القضاء، عدداً من العقبات القائمة على نوع الجنس. بما في ذلك انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الطلاق باللعنتين التيمورية والرتغالية عنه لدى الرجال، وقدر محدود من معرفة الحقوق والكثير من القيود على السفر بعيداً عن المنزل. ولا تزال وصمة العار المرتبطة بهذه الجرائم والقبول الاجتماعي والثقافي لها يعيقان الإبلاغ عن الجرائم لأي محفل خارج نطاق الهيكل العائلي. ومعظم قضايا العنف العائلي والاعتداء الجنسي ضد المرأة يتم التوسط بشأنها في محافل العدالة التقليدية، بدلاً من تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة بصورة رسمية، على الرغم من أن العنف العائلي هو الآن جريمة عامة بموجب القانون الجنائي الجديد. وتعاني وحدات الأشخاص الضعفاء التابعة للشرطة الوطنية التيمورية من نقص في الموارد. وأخيراً، تسهم محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء في إشاعة جو من الإفلات من العقاب، وتؤثر سلباً على احترام حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالمرأة والطفل. ويجب على الأمم المتحدة والجهات الثنائية الفاعلة زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني عن طريق سن وتنفيذ قانون لمكافحة العنف العائلي، والقانون المدني، وقانون الأراضي، والإطار القانوني للعدالة التقليدية، وتشريعات قضاء الأحداث وقانون السجون.

الأولويات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

- ٨٨ - تعمل مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والعدل على نحو متكامل، وبشراكة مع المانحين الدوليين، وسترکز على المجالات التالية ذات الأولوية.
- ٨٩ - يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج شامل، ومتعدد السنوات، ومتعدد المانحين لتعزيز نظام العدالة في تيمور - ليشتي، ويستجيب للاحتياجات الملحة لقطاع العدل ويساعد على تنمية قدرات وطنية مستدامة للمستقبل. وينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي، كأولوية، دعم مركز التدريب القانوني لتدريب الجهات الفاعلة القانونية الوطنية؛ وتمويل الخبراء القضائيين الدوليين الذين يسدون المشورة لنظرائهم الوطنيين؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية لقطاع العدل؛ ودعم مؤسسات العدالة في مجال تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع؛ وتحسين قدرات دوائر السجون لتبلي المعايير الدولية لمعاملة السجناء.
- ٩٠ - ينبغي أن تتمثل أولويات وحدة دعم إقامة العدل التابعة للبعثة في تيسير ودعم عملية فعالة تقودها السلطات الوطنية دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي. وينبغي أن يشمل هذا دعم دور مجلس التنسيق الذي تقوده الحكومة ليقوم بالتنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية على نحو يتسم بالفعالية والشمول. وللبعثة أيضاً

دور محوري تضطلع به من خلال رئاسة محافل المناقشات غير الرسمية التي تسعى للمزيد من تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية، وتعزيز تبادل المعلومات، وتحديد الثغرات وتيسير إجراء مناقشات بشأن السياسة العامة المتعلقة بالقضايا الرئيسية للعدالة وحقوق الإنسان. وسيكون من المهم إسداء المشورة التقنية والاستراتيجية في مجالات الإصلاحات، والشؤون الجنسانية وقضاء الأحداث. وسيلزم الترويج والدعوة لتعزيز آليات الرقابة والتأديب داخل الجهاز القضائي، ومكاتب المدعين العامين والمحامين العامين، وإجراء تقييمات دورية لأداء نظام العدالة.

٩١ - ينبغي أن تواصل البعثة التركيز من خلال قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ العام، الذي يزداد أهمية في سياق استئناف قوة الشرطة الوطنية التيمورية والاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية في مجال حفظ الأمن. وينبغي للبعثة أن تواصل الاضطلاع بدورها في الدعوة في مجالات حقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والمساءلة، والعدالة الانتقالية وحماية الفئات الضعيفة. ولدى البعثة مكاتب ميدانية مزودة بموظفين معنيين بحقوق الإنسان خارج ديلي حيث لا يزال وجود جهات وطنية فاعلة معنية بحقوق الإنسان محدودا. وتطلب الحكومة على نحو متزايد من البعثة الحصول على تقييم موضوعي ومشورة الخبراء بشأن حقوق الإنسان والعدالة.

٩٢ - ويكتسي دور البعثة في مجال حقوق الإنسان أهمية في تدريب أفراد قوة الشرطة الوطنية التيمورية، والقوات المسلحة التيمورية وغيرهم من المسؤولين التيموريين لزيادة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعداد التقارير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإجراء الاستعراض الدوري الشامل، وضمان فعالية الرقابة المدنية والفصل بين السلطات. وينبغي للبعثة أيضا أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز حوار الوفاق الوطني ودعم جهود البرلمان الرامية إلى إنشاء مؤسسة للمتابعة تتولى تنفيذ توصيات لجنة المستقبل، والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة، والتي سيجري دعمها من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمدعي العام الدولي الذي يموله البرنامج الإنمائي. وجرى توسيع نطاق المشروع المشترك للبرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لبناء قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من أجل تعزيز ولايته في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المساعدة العامة، والمكاتب الإقليمية الأربعة، وتنمية القدرات القانونية لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، والتخطيط المؤسسي والإدارة المؤسسية. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تجري، في الوقت المناسب وبالتشاور مع السلطات التيمورية والمجتمع المدني، تقييما لمدى الحاجة لوجود مستقل للمفوضية في تيمور - ليشتي عقب انسحاب البعثة.

٩٣ - ويشكل فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة الهيئة الوحيدة حالياً التي تحقق في مزاعم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن هدف تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم لا يزال غير مؤكد، فإن إنجاز جميع التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة لا يزال أمراً مهماً وسيبقى الباب مفتوحاً أمام إمكانية الملاحقة القضائية. ويمكن في المستقبل تقديم الجناة إلى العدالة إن جرى الآن جمع أدلة كافية وحفظها. وإذ تدرك الأمم المتحدة الحساسيات السياسية التي تكتنف هذه المسألة، ونظراً لأهمية ضمان المساءلة القضائية، فينبغي لها أن تواصل تكرار التأكيد، حسب الاقتضاء، على موقفها الثابت الذي مفاده أنه لا يمكن أن يكون هناك عفو أو إفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

٩٤ - ولتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والعدالة داخل المؤسسات الأساسية، وكذلك في النطاق الأوسع للمجتمع التيموري، فستكون هناك حاجة لدمج استراتيجية بشأن الاتصالات المتعددة الوسائط والإعلام في جميع جوانب هذه الجهود.

٩٥ - وينبغي أن تواصل كل من اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبعثة والجهات المانحة الثنائية العمل على نحو وثيق مع وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، ووزاري التضامن الاجتماعي والتعليم على تنفيذ برامج تهدف إلى الحد من العنف الجنساني وكذلك العنف ضد الأطفال. ويشمل هذا القيام بحملات لإذكاء الوعي من خلال الإذاعة والكنائس؛ وزيارة المجتمعات المحلية التي عاد إليها الأشخاص المشردون داخلياً؛ والتدريب الذي يركز على مسؤولية الدولة عن الشرطة والجهات القضائية الفاعلة، والمدرسين وقيادات المجتمع المحلي؛ وتهيئة برامج للضحايا من النساء. وينبغي مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز استراتيجية تقودها المجتمعات المحلية ويضطلع فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور رائد بشأن منع العنف الجنساني ويشارك فيها كل من الشرطة، والسلطات المحلية والناجيات من العنف الجنساني والمنظمات النسائية غير الحكومية. وينصب تركيز برنامج لبناء القدرات يجري تنفيذه بدعم من اليونيسيف على بناء قدرات الموظفين الحكوميين المسؤولين عن حماية الأطفال، الموجودين في كل مقاطعة من المقاطعات. وينبغي للبرنامج الإنمائي والبعثة مواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بالإطار القانوني الذي يربط بين نظام العدالة الرسمي وآليات العدالة التقليدية على نحو يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تركز على المرأة.

دال - ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار

التقدم المحرز

٩٦ - يتعلق المجال الثالث للاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية (انظر S/2009/72، المرفق)، المعنون "ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار"، بتعزيز الالتزام بقيم ومبادئ الحكم الديمقراطي المستدامة من خلال احترام الحقوق والضمانات الدستورية لجميع المواطنين واحترام المعايير الأخلاقية، فضلا عن رفع مستويات الشفافية والمساءلة.

٩٧ - وقد اتخذت تيمور - ليشتي خطوات إيجابية في هذا المجال في الفترة الزمنية القصيرة منذ أن استعادت استقلالها. وكان ولا يزال يجري حاليا، تقديم الدعم إلى مختلف البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي من قبل كل من وحدة دعم الحكم الديمقراطي التابعة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وعلى الأخص من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن تنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية لتعزيز قدرة الدولة على الحكم تظل عملية طويلة الأجل. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لتيمور - ليشتي، حيث أن مؤسسات الدولة قد أنشئت منذ عهد قريب نسبيا، وفي ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية المذكورة في الفرع ثالثا - هاء أدناه.

٩٨ - لقد أضحى البرلمان أكثر فعالية في توفير الرقابة على أنشطة الحكومة. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في مجالات أخرى، بما في ذلك وضع الخطة الاستراتيجية للبرلمان، وتنقيح الأوامر الدائمة لتبسيط الاجراءات البرلمانية، والندوات العامة في مجال الحوكمة المحلية، ومكافحة الفساد، والتعليم الابتدائي.

٩٩ - ويُعتبر إنشاء لجنة الخدمة المدنية، والعمل الذي يضطلع به أمين حقوق الإنسان والعدالة، الذي يتعاون مع المدعي العام، مؤشرين على جهود التيموريين لتعزيز الشفافية والمساءلة في البلاد. وقد بُذلت أيضا جهود للتصدي للفساد، ولا سيما سن قانون لجنة مكافحة الفساد في أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٠٠ - وعملت الحكومة منذ عام ٢٠٠٧ على تطوير قدراتها على استخدام وسائط الإعلام المحلية للوصول إلى المجتمعات المحلية لتوضيح سياساتها وبرامجها، مع بذل المزيد من الجهود من قبل معظم الوزارات للعمل مع وسائل الإعلام. وتنتج الحكومة برامج أسبوعية سواء في إذاعة تيمور - ليشتي أو تلفزيون تيمور - ليشتي عن أنشطة وزاراتها، وتقوم بنشر صفحة أسبوعية في جميع الصحف اليومية.

التحديات

١٠١ - لن تضمن الانتخابات الناجحة الحكم الديمقراطي ما لم تُعزز المؤسسات الديمقراطية وتُنشأ آليات ملائمة للمساءلة تعمل بكامل طاقتها. ولم يترسخ حتى الآن لدى القيادة السياسية فهم الضوابط والموازين بين الركائز الأربع للسيادة، واحترامها. ولا يزال البرلمان يواجه تحديات كذلك، ولا تزال الخدمة المدنية يعثر عليها الضعف، بما في ذلك على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، فقد استمعت بعثة التقييم إلى شواغل خطيرة من قبل جميع الأحزاب السياسية على اختلافها مفادها أن ضعف الموارد البشرية والقدرات على مستوى المقاطعات سيجعل من تحقيق اللامركزية أمرا معقدا.

١٠٢ - وأعرب الكثير من المحاورين عن قلقهم إزاء الاتجاهات المتزايدة للفساد في تيمور - ليشتي. وقد أعرب القادة التيموريون على الملأ عن التزامهم بإنشاء آليات فعالة لمكافحة الفساد. ويمكن أن تؤدي سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق إلى توقعات لنظام المحسوبة وزيادة قابلية التعرض للفساد، عن طريق منح العقود الحكومية، وفرص العمل وغيرها من المزايا لأشخاص ذوي علاقات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين. ويمكن أن يؤدي ضعف قدرة البلد على التخطيط والإشراف على استثمار عام يتسم بالفعالية وطول الأجل وتنفيذه إلى زيادة قابليته للفساد. وقد سعت الحكومة لعدة أشهر دون جدوى للعثور على مرشحين مناسبين، ومستعدين ومقبولين على نطاق واسع، لرئاسة لجنة مكافحة الفساد. ولم تُحدد بعد العلاقة بين اللجنة والمدعي العام بشكل واضح.

١٠٣ - لا يزال عدم وجود مؤسسة وطنية لمراجعة الحسابات، المنصوص عليها في الدستور بأنها المحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات، يشكل إغفالا رئيسيا في بنية الحكم. وتجري حاليا عملية إنشاء المحكمة لكنها لا تزال بعيدة عن الإنجاز، ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار النقص في الموظفين القضائيين المؤهلين على النحو الواجب وذوي الخبرة.

١٠٤ - ولا يزال تدين نوعية الخدمات العامة، الذي يعزى جزئيا إلى الإفراط في المركزية، يشكل تحديا ويجعل كثيرا من التيموريين في المناطق النائية معزولين ومفتقرين إلى الخدمات الأساسية. ولم يتم بعد تطوير قدرات معظم الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة، بما فيها هيئات إدارة الانتخابات، وأمين حقوق الإنسان والعدالة، وقوة الشرطة الوطنية والنظام القضائي تطورا كاملا، لإجراء اتصالات اجتماعية على نطاق واسع، ولا سيما بشأن المسائل المتصلة بتمكين المرأة والشباب. ويتوقف الحكم المحلي من قبل مسؤولين منتخبين على سن قانون البلديات. وتفتقر منظمات المجتمع المدني، والتي ليس لديها حتى الآن تأثير كبير على القيادة السياسية، إلى إمكانية الوصول الأساسية والمؤسسية إلى مراكز اتخاذ القرار.

١٠٥ - وكثيرا ما تواجه الأعداد الكبيرة من السكان الشباب صعوبات في مجال العمالة ويتناهم شعور بالاغتراب. وحيث أن لديهم القدرة على الاضطلاع بدور سياسي واجتماعي يتسم بالإيجابية ويحرك التطورات الاقتصادية في البلد، فيجب إشراكهم في العمليات الديمقراطية والشاملة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى السلطات التيمورية في هذا الصدد. وستسهم زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب وتوليهم القيادة، بوسائل منها إذكاء وعيهم بحقوقهم وواجباتهم المدنية، إسهاما كبيرا في تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي. ويشكل إنشاء برلمان الشباب، الذي تم مؤخرا، خطوة واضحة للتقدم نحو هذه العملية. ويمكن تحقيق الكثير عن طريق المؤسسات التعليمية وكذلك من خلال آليات من قبيل رابطات الرياضة والشباب.

الأولويات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

١٠٦ - يعبر ما ورد أعلاه عن بيئة لا تزال هشة ترتفع فيها توقعات السكان. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل التعاون مع طائفة واسعة من الشركاء بذل المساعي الحميدة للمساعدة في تعزيز الحكم الديمقراطي المستدام في تيمور - ليشتي. وينبغي، بشكل أكثر تحديدا، أن تكون زيادة تعزيز آليات المساءلة الأولوية العليا للبعثة في مجال الحكم الديمقراطي والحوار الديمقراطي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

١٠٧ - وينبغي للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع شركاء التنمية ذوي الصلة، أن تظل تشارك في دعم العملية الانتخابية في البلد. ويغطي دعم الأمم المتحدة للانتخابات خمسة مجالات رئيسية، وهي الأمن والمشورة القانونية والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي المحدود والمشورة السياسية الشاملة. وينبغي أن ينصب تركيز فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة، الذي يضم موظفي البعثة والبرنامج الإنمائي، على توفير مستشارين في المسائل القانونية ومسائل إدارة العملية الانتخابية والتثقيف المدني وتنقيف الناخبين، لا سيما من أجل تطوير قدرة هيئات إدارة الانتخابات (اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات). وفي ضوء زيادة قدرة تلك الهيئات، ينبغي أن يكون المستوى العام لدعم الأمم المتحدة للانتخابات البلدية أقل من دعمها لانتخابات القرى (سوكو) في ٢٠٠٩. وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها بحلول عام ٢٠١٢ معلما حاسما لتيمور - ليشتي. وإذا طلبت السلطات التيمورية المساعدة التقنية الانتخابية للأمم المتحدة لهذه الانتخابات، فيلزم التخطيط بعناية لمثل هذه المساعدة بناء على مشاورات واسعة النطاق بين مختلف الشركاء، وأن تأخذ أيضا في الاعتبار، نظرا لتنامي القدرة الوطنية، تقييمها شاملا للانتخابات البلدية إذا أجريت قبل عام ٢٠١٢.

١٠٨ - وينبغي للبعثة تشجيع الحكومة على تعزيز مبادئ مكافحة الفساد والشفافية وتعميمها في جميع قطاعات المجتمع التيموري. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تركز البعثة على توفير دعم استشاري في مجال السياسات، حسب الاقتضاء، لإنشاء وتشغيل المحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات ولجنة مكافحة الفساد، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع شركاء التنمية الآخرين. وقد أعربت الجهات المانحة الثنائية عن دعمها المباشر للحكومة في هذا الصدد.

١٠٩ - وينبغي للبعثة، مع الوعي الكامل بالحساسيات السياسية المحتملة التي تنطوي على اللامركزية والانتخابات البلدية، أن تواصل دعمها لإجراء مناقشات وطنية بشأن إنشاء البلديات والحكم المحلي الديمقراطي. ونظراً للطبيعة السياسية للانتخابات البلدية، سيكون الاختبار الحقيقي لفاعلية البلديات في مدى قدرة هذا المركز، مع مرور الوقت، على نقل الوظائف والأموال والموظفين لها. وقد قدم برنامج دعم الحكم المحلي الذي يشترك في رعايته صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعملية اللامركزية منذ عام ٢٠٠٣ على مستوى السياسات وعلى المستوى التقني.

١١٠ - وتتابع البعثة عن كثب عمل البرلمان، وقد قدمت المشورة في مجال السياسات والقوانين إلى رئيسه ولجانه. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور قيادي في مجال بناء قدرات البرلمان وبدأ المرحلة الثالثة من مشروع تقديم المساعدة التقنية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣. وينبغي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصلوا دعم البرلمان. كما دعمت بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، جنباً إلى جنب مع الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، إنشاء لجنة الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٩. وطالما ستسهم خدمة مدنية عاملة في الاستقرار الطويل الأمد لتيمور - ليشتي، يلزم بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، دعم وسيلة أكثر فعالية لتوفير الخدمات الأساسية سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي، حسب الاقتضاء. وفي هذه المجالات، ينبغي للبعثة أن تخفض تدريجياً عدد موظفيها/مستشاريها على أن يكون مفهوماً أن الخبرة يمكن أن يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصة البرنامج الإنمائي، وغيره من شركاء التنمية.

١١١ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة معاً بشكل وثيق على مدى السنوات الثلاث الماضية لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وقد ناقش الفريق العامل المواضيع الجنسانية المتكامل طائفة واسعة من القضايا الجنسانية وسهّل قيام أعضائه باتخاذ إجراءات وفقاً للخطط والاستراتيجيات المتفق عليها. وينبغي أن يواصل هذا النهج المتكامل السعي لإدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والأنشطة التي تضطلع

بها الحكومة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة والصندوق، جنبا إلى جنب مع مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة، أن يوليا اهتماما خاصا للعمل الذي يتعلق باعتماد تدابير خاصة مؤقتة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل الإيجابي لتعزيز التوازن بين الجنسين من خلال المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات وعملية اللامركزية. وسيتم أيضا بذل الجهود لتشجيع قدر أكبر من التوازن الجنساني في مجال الخدمة المدنية. وسيولى اهتمام خاص بتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار على المستويات العليا، وعلى مستوى المديرين.

١١٢ - وقد عقدت البعثة سلسلة من المنتديات بشأن الحكم الديمقراطي. كما قدمت البعثة الدعم لعقد سلسلة من المحاضرات الأكاديمية عن الحكم الديمقراطي، عقدت في جامعة تيمور - ليشتي، وصياغة المجتمع المدني لمواثيق المواطنين، وتهدف كلتاهما إلى تعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية.

هاء - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

التقدم المحرز

١١٣ - يشير المجال الرابع من الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية (انظر S/2009/72، المرفق)، المعنون "التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة فرص العمل، مع التركيز بصورة خاصة على المناطق الريفية والشباب وعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم على نحو مستدام.

١١٤ - وعلى مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، بدأت الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي التعليم والصحة، بما في ذلك المساعدة/الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، في تحسين ظروف المعيشة لكثير من التيموريين: إذ تلقى ٩٠٠٠ معلم تدريبا مكثفا، بما في ذلك على اللغة البرتغالية؛ ونفذت ١٠٠٦ مدارس ابتدائية برنامج التغذية المدرسية بدعم من برنامج الأغذية العالمي، واعتمد نموذج مدارس صديقة للأطفال؛ واستفاد ٤٠ في المائة من سكان البلد من حملة مولدات المضادات المتعددة، بما في ذلك الشباب والأطفال الذين تم تطعيمهم ضد الحصبة والكزاز وتذويدهم بالتدخلات التغذوية. ووصل برنامج التغذية التكميلية الذي تنفذه وزارة الصحة إلى أكثر من ٤٩٠٠٠ طفل دون سن الخامسة وإلى النساء الحوامل/المرضعات بدعم من برنامج الأغذية العالمي، وقد تم توسيع نطاق برنامج معالجة سوء التغذية الحاد الذي ينفذه المجتمع المحلي، ليشمل سبع مقاطعات. وتمكنت ١٢٤٢ أسرة ريفية إضافية من الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. وأدرج ثلاثة عشر موظفا إقليميا لشؤون حماية الأطفال في جدول رواتب وزارة التضامن الاجتماعي. وبلغ برنامج بولسا ماي (Bolsa Ma'e) للتحويلات النقدية المشروطة ٩٠٠٠ مستفيد، معظمهم من النساء.

١١٥ - وازدادت فرص كسب الرزق والعمل، بما في ذلك في المناطق الريفية وبالنسبة للفئات الضعيفة والشباب: فما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص (٢٧ في المائة من النساء) انضموا إلى برامج تعزيز العمالة، وسجلت المراكز المهنية ١٥٤٨ وظيفة جديدة وطالب تدريب (٤٠ في المائة من النساء، و ٨٦ في المائة من فئة الشباب)، وتمكن ١١ ٢٢٧ شخصا (٢٦,٦ في المائة من النساء) من الوصول إلى العمالة المؤقتة في برامج الأشغال العامة ذات العمالة الكثيفة، معظمها في صيانة الطرق الريفية؛ وحصل ٥.٠٠٠ عميل جدد من فئات السكان ذوي الدخل المنخفض على تمويل للمشاريع الصغيرة (٧٠-٨٠ في المائة من النساء). وأغلقت جميع مخيمات المشردين داخليا البالغ عددها ٦٥ مخيما، وتلقت ١٦ ٤٥٠ أسرة رزم إنعاش، في حين أن مشاريع البنية التحتية المجتمعية الصغيرة بدأت في مناطق العودة من خلال عملية تشاركية. وقد استتبع هذه العملية، التي يسرها البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، عقد اجتماعات تحضيرية والوساطة بين المشردين داخليا والمجتمعات المستقبلية لهم في أماكن محددة. ووُضعت خطط عمل لمراكز إدارة الكوارث بالمقاطعات في إطار المديرية الوطنية لإدارة الكوارث، وخصصت الأموال لكل مقاطعة من أجل الاستجابة السريعة.

التحديات

١١٦ - في حين أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تيمور - ليشتي واسعة النطاق وعميقة، لا سيما معدل الفقر البالغ ٤٩,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧، حددت بعثة التقييم التقني التحديات ذات الأولوية أدناه، التي ستشكل إذا لم تتم معالجتها مخاطر محتملة للاستقرار على المديين القصير والمتوسط الأجل. وبينما أحرز تقدم كبير في اتجاه الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية، فإن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة، التي ساهمت في أزمة عام ٢٠٠٦، لا تزال قائمة.

جدول أعمال التنمية الشاملة والحوار بشأن السياسات

١١٧ - استمرت تيمور - ليشتي في وضع أطر مشتركة للتخطيط ولقياس التقدم المحرز. وتم التوفيق، بدعم من الأمم المتحدة بين برنامج الأولويات الوطنية، وهو الآن في عامه الثالث، ودورة ميزانية الدولة. وأعد مكتب رئيس الوزراء خطة تنمية استراتيجية وطنية متوسطة إلى طويلة الأجل، ويتوقع أن تقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وينبغي أن توفر عملية الأولويات الوطنية، ومن ثم خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية وإطار التنمية الريفية، إطارا واسعا للأولويات القطاعية للحكومة التي يمكن لشركاء التنمية من خلالها مواءمة استراتيجياتهم للمساعدة. وسيكون دعم الأمم المتحدة لأمانة اللجنة التوجيهية للأهداف الإنمائية الوطنية

للألفية إسهاما مهما في الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين استهداف الإنفاق العام في إطار جدول أعمال التنمية الوطنية الشاملة، وزيادة الاستفادة من عائدات النفط والغاز.

١١٨ - وقد أدت القرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لتلبية احتياجات أفراد القوات المسلحة التيمورية الذين فصلوا من الخدمة في آذار/مارس ٢٠٠٦ (الملمسون)، والمشردين داخليا وقدامى المحاربين والمتقاعدين عن طريق التحويلات النقدية المباشرة، إلى زيادة درجة التوقعات في صفوف الشعب ووضعت الإدارة المالية على مسار من المحتمل ألا يكون مستداما. وفي حين استجابت الحكومة لرسالة التعقل المالي في ميزانية عام ٢٠١٠، اتخذت قرارات ذات آثار محتملة بعيدة المدى ودون تشاور كاف مع الشركاء (على سبيل المثال، القرارات المتعلقة بالقروض لمشاريع البنية التحتية الكبيرة، وإنشاء بنك وطني للتنمية، و "حزمة استفتاء" لتنشيط المشاريع المحلية). ويؤكد الاستعراض المقبل لقانون النفط على الحاجة لتقديم المشورة السليمة بشأن الحوكمة الاقتصادية المستقرة والطويلة الأمد للبلد. ويلزم التوسع في نطاق مجموعة الخبرات الاقتصادية، الموضوعية وتحسين نوعية الحوار بشأن السياسات.

التنمية الريفية وسبل كسب الرزق

١١٩ - يمثل قطاع الزراعة المتخلف عنصراً مركزياً من عناصر فقر الأرياف حيث يتسم بالإنتاجية المنخفضة، والحقوق غير المؤكدة في الملكية، والحيازات الصغيرة، والري المحدود، وضعف النفاذ إلى الأسواق، وسوء إدارة الموارد الطبيعية الذي يؤدي إلى إزالة الغابات. وفرص كسب الرزق غير المرتبطة بالزراعة محدودة للغاية. ويعمل تسعون في المائة من مجموع العاملين في الزراعة، والمرأة في المناطق الريفية معرضة للخطر بصورة خاصة بسبب زيادة هجرة الأيدي العاملة من الذكور إلى المناطق الحضرية، والتهemis الذي تتعرض له فيما يتعلق بالحقوق في امتلاك الأراضي والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي. وسيكون تنفيذ أولويات الحكومة في الاستثمار قصير الأجل في الهياكل الأساسية (المياه والصرف الصحي والطرق) هاما ولكنه سيستلزم وقتاً. وسيظل تحقيق الشروط التي تتيح للمزارعين المشاركة في اقتصاد السوق التي تساعد شبكة الطرق المتوقع إنشاؤها في إقامته بعيد المنال من دون تخصيص حصة أكبر من ميزانية البلد لدعم التنمية الريفية والخدمات الزراعية. وسيعتمد توسيع "الأسواق المركزية" أو أسواق المجتمعات المحلية جزئياً على تحسين الهياكل الأساسية، فضلاً عن إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق (خاصة بالنسبة للمنتجين من النساء) لتعزيز تنوع المنتجات.

١٢٠ - ويتمثل حل الجهود المبذولة لزيادة فرص كسب الرزق في الأنشطة الهادفة إلى إحداث فرص عمل قصيرة الأجل، ودعم الإقراض المتناهي الصغر والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة، والتدريب المهني. وتتسم خطط تقديم النقد مقابل العمل بعدم الاستدامة، ولكنها توفر دخلاً ضرورياً للأسر المعيشية يكمل دخل المزارع. وحققت القروض المتناهية الصغر وأنشطة دعم الأعمال التجارية الزراعية بعض النجاح في استهداف المنتفعين من النساء. وكثيراً ما لا تتلقى المرأة إلا قدرًا ضئيلاً من دعم المجتمعات المحلية لأنشطتها في مجال مباشرة الأعمال الحرة، أو تواجه تحديات من أرباب الأسر المعيشية الذكور فيما يتعلق بتحديد وجهة استخدام القروض التي تتلقاها.

١٢١ - ويكتسي إيجاد متسع للشباب في الحياة الاقتصادية للبلد وفي مؤسساته المدنية والعمليات الديمقراطية التي تجري فيه أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي. فقد انطوى الكثير من أعمال العنف التي ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦ على مشاركة الشبان الساخطين الذين تتفاوت درجة تنظيمهم في الأحزاب السياسية، والمؤسسات الأمنية، ومجموعات الفنون القتالية، والعصابات أو انتمائهم إليها. وإذا خمدت حدة الأسباب المباشرة لتلك الأزمة، فإن التحديات الأساسية التي تواجه الشباب التيموريين لا تزال قائمة بوضوح. وثمة أكثر من ٦٠ في المائة من السكان دون سن الـ ٢٥ سنة، ويبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب ١٨,٤ في المائة على الصعيد الوطني و ٣٥ في المائة في المناطق الحضرية، ومن المرجح أن الرقم الأخير يرتفع نتيجة للمعدل العالي لنمو السكان في البلد الذي يزيد على ٣ في المائة، والهجرة من الريف إلى المدن. ويدخل ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ إلى ١٧ ٠٠٠ شاب سوق العمل كل سنة، وهو ما يفوق كثيراً عدد الوظائف المحدثة التي قدرت بـ ٩ ٥٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠٨. ويتمثل عائق آخر أمام دخول الشباب سوق العمل، ولا سيما في القطاع العام، في الافتقار إلى الكفاءة في اللغة البرتغالية، وهي اللغة الرئيسية للتشريع ونظام إقامة العدل.

١٢٢ - والجهود المبذولة لمعالجة قضية البطالة في صفوف الشباب التي تتسم بأهمية بالغة محدودة حتى الآن. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر برنامج الترويج لتشغيل الشباب الممتد لأربع سنوات، بدعم من منظمة العمل الدولية وبتمويل من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الذي تشمل أهدافه تزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة بسوق العمل المحلية، ووضع سياسات لعمالة الشباب بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية في مجال العمالة التي تعتمد عليها الحكومة. وهناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام في هذا المجال، بما في ذلك من أجل إيجاد فرص عمل للشباب، والتعريف بها.

الخدمات الاجتماعية الأساسية

١٢٣ - كما ذكر في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304)، يؤدي تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية دوراً حاسماً في تعزيز مشروعية الحكومات في بلدان مرحلة ما بعد النزاع. وحيث إن الجزء الأكبر من سكان تيمور - ليشتي يعيش في المناطق الريفية، فإن إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية هو شكل التفاعل الأكثر وضوحاً للمجتمعات المحلية التيمورية مع حكومتها.

١٢٤ - وتعمل الأمم المتحدة بنشاط من أجل تعزيز الخدمات الأساسية وإيصالها، حيث تركز بوجه خاص على الصحة والتغذية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة، والتعليم، والأمن الغذائي. ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال البيانات المتاحة تشير إلى أن إيصال الخدمات في المناطق الريفية ضعيف للغاية. وعلى الرغم من أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض بمقدار النصف تقريباً منذ عام ١٩٩٠ (من ١٨٤ إلى ٩٧ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)، فهو مع ذلك لا يزال مرتفعاً. ويتجاوز معدل وفيات الرضع البالغ ٧٧ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي ثلاثة أضعاف المتوسط الإقليمي، كما يتجاوز معدل الوفيات النفاسية البالغ ٦٦٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة ضعف المتوسط الإقليمي. وسوء التغذية الحاد العام أعلى مما في العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ولا يستطيع الحصول على المياه النقية إلا ٥٦ في المائة من سكان الريف، ويستفيد أقل من الثلث من استعمال الصرف الصحي المناسب. وما لم تتحسن هذه المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، سيواصل المقياس الهام الذي يشير إلى فعالية الدولة إظهار نتائج ضعيفة إلى درجة تثير القلق.

التعليم

١٢٥ - من بين التحديات التي يدأب على تأكيدها أصحاب المصلحة (ومن فيهم مسؤولو الحكومة) الذين قابلتهم بعثة التقييم التقني عدم وجود ما يكفي من القدرات في مجال الموارد البشرية المؤهلة في صفوف السلطات الوطنية والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال. ويتمثل السبب الرئيسي الكامن وراء هذه الفجوة في القدرات في عدم كفاية فرص الحصول على التعليم الجيد. إذ لا ينهي التعليم الابتدائي إلا أقل من نصف عدد الأطفال، ويعزى ذلك جزئياً إلى تدينية نوعية التعليم الذي يحصل الكثير منهم عليه. وتقدر وزارة التعليم أن ما يصل إلى ٨٥ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية غير مؤهلين لشغل وظائفهم. ويتعلق أحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد باللغة: ففي حين تشترط الحكومة أن يجري التعليم الابتدائي باللغة البرتغالية والتيتومية، فإن غالبية المعلمين لا يتقنون اللغة البرتغالية بصورة

كافية، ويؤخّر وضع وتوحيد التتويمة المكتوبة ولا يقدم الدعم الكافي لتلك الأنشطة. ويؤثر ذلك بصورة مباشرة في نوعية التعليم الذي يتلقاه الأطفال. وأكثر من نصف السكان غير قادر على القراءة والكتابة.

١٢٦ - وخلصت بعثة التقييم إلى أن تحسين إمكانية الحصول على التعليم الجيد شرط أساسي للانتقال الفعال من بيئة ما بعد النزاع إلى الاستقرار والتنمية. ومن الضروري إيجاد ملاك كاف من الموظفين المؤهلين لضمان استمرار قابلية نمو مؤسسات تيمور - ليشتي. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تحدياً طويلاً الأجل، فهو يمثل أيضاً التحديات التي قد تهدد استقرار البلد في الأجل المتوسط، ما لم يُحرز تقدم سريع في هذا المضمار.

المشردون داخلياً

١٢٧ - ترى الحكومة أن مسألة المشردين داخلياً مسألة منتهية أساساً ومثال ناجح لسياساتها. غير أن عمليات إعادة المشردين لا تزال ضعيفة، وقد لا تكون المكاسب مستدامة تماماً، نظراً للضغوط المضافة الناجمة عن الهجرة من الأرياف إلى المدن وبطء التقدم في إيجاد حلول للمنازعات على الأراضي، خاصة في المناطق الحضرية. ولا بد من النظر بعناية في احتياجات المنتفعين الضعفاء (وخاصة النساء) والمجتمعات المستقبلية لتشجيع التوصل إلى حلول دائمة. وفي أعقاب إغلاق المخيمات. وضعت وزارة التضامن الاجتماعي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة استراتيجية لإنشاء إدارة جديدة لبناء السلام والتماسك الاجتماعي، في عام ٢٠١٠. وتشعر وزارة التضامن الاجتماعي حالياً، بدعم من البرنامج الإنمائي أيضاً، في إجراء دراسة استقصائية عن تأثير رزم الإنعاش.

التأهب للكوارث وإدارتها

١٢٨ - تيمور - ليشتي شديدة التعرض للكوارث الطبيعية. غير أن قدرة الحكومة على التأهب للكوارث وإدارتها لا تزال محدودة حالياً. وتقع المسؤولية عن تنسيق الاستجابة للكوارث على عاتق المديرية الوطنية لإدارة الكوارث، تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي. وينص مشروع قانون الأمن الوطني على إنشاء مركز متكامل لإدارة الأزمات ضمن وزارة الدفاع والأمن. ومن الواضح أن كيفية قيام المركز المتكامل لإدارة الأزمات بالتنسيق مع المديرية الوطنية لإدارة الكوارث في حال وقوع كارثة كبرى لا تزال غير مجربة، وسوف تؤدي القوات المسلحة التيمورية دوراً في الاستجابة للكوارث. وحتى كارثة طبيعية ذات مستوى معتدل قد تشكل خطراً على التماسك الاجتماعي والاستقرار. وبالتالي، فإن قدرة الحكومة على الإدارة الفعالة للاستجابة للكوارث أمر بالغ الأهمية.

أولويات الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

١٢٩ - تستوجب التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تيمور - ليشتي توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة على مواجهة التحديات الإنمائية الطويلة الأجل. وينبغي التشديد، مع ذلك، على أن قدرة وكالات الأمم المتحدة على مجرد الحفاظ على مستويات الدعم الحالية تعتمد على استمرار توافر الموارد المالية، ولا سيما من الشركاء الدوليين.

١٣٠ - وستكون هناك حاجة مستمرة إلى أن تُطور تيمور - ليشتي قدراتها المؤسسية والتحليلية لتعزيز الرقابة على الميزانية وتشجيع إجراء مناقشات في مجال السياسات العامة، بصورة أوسع نطاقاً وأكثر استنارة، بشأن أولويات الإنفاق العام والمفاضلات بين أبواب الميزانية. ويمكن للأمم المتحدة البناء على دعمها المتواصل لقدرات البرلمان في مجال الرقابة على الميزانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، من أجل زيادة تعزيز القدرات التيمورية التحليلية القطاعية وتعزيز الميزنة التي تراعي الشؤون الجنسانية. وينبغي أن تستمر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لعملية تحديد الأولويات الوطنية.

١٣١ - وهناك حاجة إلى تقديم دعم إضافي لتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلاد. وقد عمل فريق الأمم المتحدة القطري مع الوزارات الرئيسية، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، لدعم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل المساعدة على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد الشركاء الذين قابلتهم بعثة التقييم باستمرار على أهمية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال بناء قدرات الشركاء الوطنيين بهدف تعزيز تقديم الخدمات، ولا سيما في المناطق الريفية. ورأى عدد من الشركاء أن عملية تطبيق اللامركزية تُعد فرصة مهمة لتنمية القدرات على مستوى البلديات.

١٣٢ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتنمية، على تحسين القدرة على الاتصال لمقدمي خدمات التمويل البالغ الصغر وغيرهم من مقدمي الخدمات المالية، وعلى تشجيع وجود قطاع مالي أكثر شمولاً للجميع. ويمكن أن تستمر الأمم المتحدة في دعم أنشطة التمويل البالغ الصغر والأعمال التجارية الزراعية، ولا سيما في المناطق الريفية، لتكميل عملها في مجال تحسين تقديم الخدمات الأساسية.

١٣٣ - ويقدم عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدعم للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية، ولا سيما عن طريق ما تقدمه اليونيسيف من دعم لتطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، فضلاً عما يقدمه برنامج الأغذية العالمي من

التغذية المدرسية. ويجب أن يستمر هذا الدعم، كما يجب أن تغتنم قيادة البعثة كل فرصة للتأكيد على أهمية التعليم في حوارها مع شركاء الحكومة ومع أوساط المانحين. وينبغي للأمم المتحدة أيضا استكشاف إمكانية تقديم مزيد من الدعم للتعليم الثانوي وما بعد الثانوي وللتدريب المهني، الذي لا يتلقى حاليا سوى قدر قليل من الاهتمام الدولي. وسيكون التصدي لهذه الفجوة حاسم الأهمية في أي استراتيجية قابلة للتطبيق لتنمية القدرات.

١٣٤ - وتقع المسؤولية عن تنسيق التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية في إطار منظومة الأمم المتحدة على عاتق مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ونظرا لأن الموارد المتاحة لهذا المكتب محدودة في هذا الصدد، فإن مواصلة الدعم الذي تقدمه البعثة في تنسيق الشؤون الإنسانية سوف تظل ضرورية حتى منتصف عام ٢٠١١، على الأقل.

١٣٥ - وقد ساعدت فرق الحوار التي أنشئت في إطار وزارة التضامن الاجتماعي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في عملية إعادة الإدماج. وينبغي تقييم استدامة عمليات إعادة المشردين داخليا، كما يجب تقديم الدعم، حسب المقتضى، لمشاريع الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية الصغيرة، مثل تلك التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بعض مناطق العودة، لتحقيق المنفعة للمجتمعات المستقبلية للعائدين، ولتعزيز التماسك الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة من العائدين وأفراد المجتمع المحلي، ولا سيما النساء. وستكون الدراسة الاستقصائية المزمعة لاستخدام التعويضات والأثر المترتب عليها مفيدة في التعرف على المداخل المحتملة. وسوف تكون هناك حاجة إلى مواصلة الرصد والتقييم والمساعدة التي تضطلع بها البعثة طوال عام ٢٠١٠، من أجل تعزيز إعادة الإدماج المستدامة للمشردين داخليا.

١٣٦ - وقد وُجّهت معظم الجهود الدولية، بما في ذلك جهود منظومة الأمم المتحدة، في مجال بناء القدرات للتصدي للكوارث، إلى المديرية الوطنية لمواجهة الكوارث. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد السلطات التيمورية في ضمان أن يوفر الإطار التشريعي لمواجهة الكوارث مسارات واضحة للمساءلة، وأن توسع نطاق دعمها في مجال تنمية القدرات ليشمل التأهب للكوارث ومواجهتها وتحقيق الانتعاش بعدها. ومن المهم أن تسعى الأمم المتحدة إلى الوضوح فيما يتعلق بالنظر الملائمين لكل قطاع في مجال التصدي لحالات الطوارئ، بما في ذلك ما يندرج ضمن سياق التحليل الجاري لحزمة القوانين الأمنية الرئيسية الثلاثة المطروحة أمام البرلمان. ويجب أن يتضمن التخطيط الوطني لإدارة الكوارث خططاً للاتصالات والإعلام، بما في ذلك آليات للتنسيق، فضلا عن خطط لمعالجة حالة حدوث تدمير للبنية التحتية للاتصالات المحدودة أصلا.

١٣٧ - وتُعد البعثة عاملاً لا يستهان به في اقتصاد تيمور - ليشتي، إذ تنفق البعثة حوالي ٢٠ مليون دولار سنوياً في تيمور - ليشتي (للمشتريات المحلية ومرتبات الموظفين الوطنيين)، مقارنة مع حجم الميزانية الحكومية وقدره ٦٥٠ مليون دولار لعام ٢٠١٠. ولكن الأثر الاقتصادي الكلي للبعثة أعلى من ذلك، حيث ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً الإنفاق غير المباشر الذي ينفقه الموظفون الدوليون (المتمثل في الإيجارات والخدمات المحلية). ويوجد ٩٠٠ موظف وطني، وما يربو على ٩٠٠ من حراس الأمن المتعاقدين. ومن شأن سحب البعثة في نهاية المطاف أن يؤثر على سوق العمل وقطاع الخدمات، ولا سيما في ديلي. ومن المستحسن أن تضطلع البعثة بالتخطيط في وقت مبكر وأن تجري تقييماً حول كيفية التخفيف من الأثر المترتب على خفض حجم البعثة، بما في ذلك أثره على الموظفين الوطنيين. وينبغي أن تستمر البعثة في استخدام المشتريات المحلية من السلع والخدمات إلى أقصى حد ممكن، حيثما كان ذلك ممكناً. وتتخذ قرارات الاستثمار في صناعة البناء المحلية في الوقت الحاضر على أساس الافتراض بأن البعثة سوف تبقى في تيمور - ليشتي لبعض الوقت. وينبغي أن تكون الشفافية عن طريق استخدام الرسائل الإعلامية المناسبة جزءاً من التخطيط لتخفيض حجم البعثة.

واو - الإعلام والاتصال

١٣٨ - يسهم مكتب الاتصالات والإعلام بالبعثة في عمل البعثة في كل من المجالات الأربعة ذات الأولوية والتي تدرج ضمن تكليفها، عن طريق الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، وكذلك عن طريق دعم الدور الذي تضطلع به المثلة الخاصة في مجال المساعي الحميدة. كما تعمل البعثة على تحقيق النقطة المرجعية الثانية في مجال "ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار" (انظر S/2009/72، المرفق)، المتعلقة بتطوير وسائل الإعلام وقدرات الاتصالات في الحكومة والدولة.

التحديات

١٣٩ - توطن المشهد الإعلامي في تيمور - ليشتي منذ أزمة عام ٢٠٠٦، إذ شهد نمواً ملحوظاً في بعض المجالات، ولكن ما زالت توجد أمامه تحديات كبيرة، بما في ذلك استدامة المجالات الرئيسية في وسائل الإعلام. وإضافة إلى التحديات المؤسسية والقانونية، يواجه قطاع الإعلام، بصورة عامة، قضايا كبرى تتعلق بالموارد: المالية والبشرية والتكنولوجية.

١٤٠ - ولا يوجد حتى الآن أي إطار قانوني لقطاع الإعلام. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمان على إعداد مشروع قانون، على الرغم من أن جوانب رئيسية فيه ما زالت موضع بحث، وتحتاج إلى مزيد من التشاور مع قطاع وسائل الإعلام والمجتمع المدني، من أجل التأكد من أن القوانين تعزز وتشجع حرية التعبير والحق في المعلومات. ويمكن أن يساعد وضع إطار تشريعي ملائم على تعزيز استقلال قطاع وسائل الإعلام وحمايته من التدخل السياسي المتصور أو الحقيقي.

١٤١ - وهناك حاجة إلى مزيد من العمل والموارد للمساعدة على تطوير ثقافة صحافة دقيقة ومهنية يمكن أن تسهم في مساءلة المؤسسات العامة. ولا يوجد حتى الآن تعليم وتدريب رسميان متاحان للصحفيين التيموريين، بالرغم من أن دورة جديدة للحصول على درجة في الاتصالات الاجتماعية، تشمل جوانب من الصحافة، قد استحدثت في أواخر عام ٢٠٠٨ في جامعة "ناسيونال تيمور لوروساي". وتؤيد البعثة هذا السبيل، وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تركز على تطوير وسائل الإعلام وبناء قدراتها. وهناك نقص حاد في العاملين المهرة في مجال البث الإذاعي ووسائل الإعلام المتعددة وتكنولوجيا المعلومات في البلاد.

١٤٢ - وتتركز معظم تقارير وسائل الإعلام على ديلي، وهو ما يعكس في جانب منه عدم وجود موارد لمراكز إعلام إقليمية ذات نطاق أوسع. وما زالت جهة البث التلفزيوني والإذاعي الوطنية، وهي راديو وتلفزيون تيمور - ليشتي، المصدر الرئيسي للمعلومات المستمدة من وسائل الإعلام بالنسبة لمعظم السكان.

١٤٣ - وتتصدر الإذاعة مجال وسائل الإعلام، حيث يزعم راديو تيمور - ليشتي أنه يصل إلى ما يربو على ٨٠ في المائة من السكان. وقد زاد تلفزيون تيمور - ليشتي، وهو مصدر هام للمعلومات في ديلي، نطاق بثه في الآونة الأخيرة ليصل إلى عواصم المقاطعات والعديد من القرى (سوكو) عن طريق برنامج حكومي يوفر وصلات الأقمار الصناعية وأجهزة التلفزيون. ومع ذلك، فما زال نقص الهياكل الأساسية للاتصالات والكهرباء وصيانة معدات البث، مثل أجهزة الإرسال، على وجه الخصوص، يؤثر على نطاق البث ويهدد استدامة كل من تلفزيون تيمور - ليشتي وراديو تيمور - ليشتي.

١٤٤ - ويشمل القطاع الإذاعي أيضا محطتين تابعتين للكنيسة الكاثوليكية و ١٥ محطة إذاعية للمجتمعات المحلية، يمكن أن تكون عاملا مهما في حصول المجتمعات المحلية على المعلومات، وخاصة باللغات المحلية. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات كبرى في المجالات المالية والموارد البشرية والتكنولوجية، تُعد شائعة في قطاع وسائل الإعلام، مما يهدد استدامتها. وهناك بعض النمو في الإذاعة التجارية على موجات التضمين الترددي (FM)، حيث ستطلق محطة جديدة في العاصمة في عام ٢٠٠٩.

١٤٥ - وظلت وسائل الإعلام المطبوعة تحتفظ بنفس عددها في السنوات الأخيرة، حيث توجد ثلاث صحف يومية وطنية وعدة صحف أسبوعية، ولكن توزيعها منخفض في خارج العاصمة. وقد ازداد نمو وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت منذ عام ٢٠٠٦، وإن ظلت ذات أهمية محدودة جدا لعامة الناس، ولا سيما خارج ديلي، نظرا لقلة فرص الحصول على التكنولوجيا وتكاليفها الباهظة بالنسبة لمعظم السكان.

١٤٦ - وتؤكد البيانات الإحصائية أن معظم السكان يفضلون الحصول على المعلومات وتبادلها بلغة تيتوم، وهي إحدى اللغتين الرسميتين. وقد ازداد استخدام لغة تيتوم وتحسن في وسائل الإعلام المطبوعة في السنوات الأخيرة، مما زاد إمكانية اطلاع كثير من المواطنين عليها. ومع ذلك، فإن تطوير لغة تيتوم التي كانت شفوية تقليدياً إلى صيغة مكتوبة ما زال يعاني إلى حد كبير من نقص في التمويل من ميزانية الحكومة. وحيث أن البرامج الحكومية تهدف إلى مكافحة الأمية، فستصبح المواد المكتوبة بلغة تيتوم أكثر أهمية، وسيكون من شأنها أن تعزز إطلاع النساء بصفة خاصة على المعلومات. وتُعد الحاجة إلى ذلك ماسة بشكل خاص في مجال القوانين ونظام العدالة، وفي جميع جوانب الحكم الديمقراطي.

أولويات الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

١٤٧ - ينبغي للبعثة، كي تُبلِّغ خطاباً إعلامياً فعالاً إلى الجمهور، أن تظل متمتعة بالقدرة على إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية، بالإضافة إلى طائفة عريضة من المواد المطبوعة، وبالقدرة على الاتصال لدعم عملية إيصال المعلومات إلى الفئات المستهدفة. وينبغي أن يكون للبعثة أيضاً مكتب للعلاقات مع وسائط الإعلام لدعم البعثة في إقامة علاقات مباشرة مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية.

١٤٨ - وتظل حالة قطاع وسائط الإعلام هشة على العموم، كما سلفت الإشارة إلى ذلك، وستستفيد في المستقبل المنظور من الدعم الدولي المتواصل لتطوير وسائط الإعلام المحلية وبناء القدرات المؤسسية. وستسهم قدرة البعثة على إنتاج رسائل إعلامية تثقيفية وداعية للسلام، وقدرتها على توفير معلومات مستقلة وموضوعية، فيهيئة جو مستقر وآمن خلال عملية استئناف الشرطة الوطنية لتيومور - ليشتي لمهام حفظ الأمن، وأثناء الانتخابات المقبلة. وينبغي للبعثة أن تواصل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ دعمها للأهداف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية الصادر بها تكليف، وكذلك لدور المساعي الحميدة الذي تضطلع به الممثلة الخاصة.

١٤٩ - وينبغي أن ينصب التركيز بصورة رئيسية على دعم الاتصالات التي تستخدمها شرطة البعثة على مدى العام ٢٠١٠ إلى حين إتمام إعادة تشكيل الشرطة الوطنية. وينبغي أن يشمل هذا الأمر برامج إعلامية لإذكاء الوعي العام بخدمات الشرطة، والمعايير المهنية للشرطة، وعملية استئناف الشرطة الوطنية لمهام حفظ الأمن. ومن المسائل الهامة التي ينبغي التركيز عليها أيضاً تعزيز حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وينبغي للبعثة أن تواصل حملاتها المناهضة للعنف، مع التركيز بوجه خاص على العنف الجنساني والعنف العائلي.

١٥٠ - وإذا كان من المتوقع أن معظم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال التربية المدنية وتثقيف الناحيين سيتولاه فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة، فإن البعثة ينبغي لها أن تستمر في القيام بالتواصل الاجتماعي الذي يركز على السلام والتسامح والشمول والوحدة والمشاركة وحقوق الإنسان في الدورات الانتخابية. وينبغي لها أيضا أن تواصل دعمها للهدف المتمثل في تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي.

١٥١ - وينبغي للبعثة أيضا أن تدعم عمل الأمم المتحدة المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على المسائل ذات الصلة بالإدماج المستدام للمشردين داخليا، ولا سيما في أحياء ديلي. وبالنظر إلى العدد الكبير والمتنامي بسرعة لفئة الشباب في تيمور - ليشتي، ينبغي أن تواصل البعثة العمل مع وسائط الإعلام المحلية، وخصوصا إذاعة وتلفزيون تيمور - ليشتي، لتعزيز إنتاج برامج محلية تهدف إلى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الإيجابية والسلمية في بناء صرح الأمة.

١٥٢ - وينبغي للبعثة أن تواصل تقديم الدعم لتنمية القدرات في القطاع الإعلامي من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الوطنية والدولية ومع الجهات الفاعلة في القطاع الإعلامي في تيمور - ليشتي. وستظل إذاعة وتلفزيون تيمور - ليشتي شريكا رئيسيا، وينبغي توفير الدعم للعمل الإذاعي الذي يُعنى بقضايا المجتمع المحلي ولتنمية قدرات العدد القليل من العاملين في تكنولوجيا البث والوسائط المتعددة في تيمور - ليشتي. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة عملية وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بوسائط الإعلام، وينبغي لهما مواصلة تقديم ذلك الدعم.

زاي - الاعتبارات الجنسانية

التقدم المحرز

١٥٣ - زادت المرأة من مشاركتها في مؤسسات الدولة خلال انتخابات عام ٢٠٠٧، إذ نالت ٢٩ في المائة من مقاعد البرلمان وثلاثة مناصب وزارية (هي وزارات المالية والعدل والتضامن الاجتماعي)، وتولت منصب نائب وزير الصحة ووزير الدولة لتعزيز المساواة. وفي انتخابات القرى (البلدات "سوكو") التي أجريت عام ٢٠٠٩، انتُخبت ١١ امرأة رئيسات لبلدات "سوكو" (في البلد ٤٤٢ بلدة)، وانتُخبت ٣٧ امرأة رئيسات ضيعة (في البلد ٢٢٥ ضيعة "aldeia"). ومن الأسباب التي تُعزى إليها النتائج الهزيلة التي أحرزتها النساء العمل بقائمة المرشحين المغلقة، والثقافة الأبوية السائدة التي تجعل الرجل يقرر مكان المرأة، والقانون الذي يستبعد المرأة من الأحزاب السياسية، وانعدام خدمة رعاية الأطفال.

١٥٤ - وتقوم مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية التي عينتها وزارة الدولة لتعزيز المساواة بوضع السياسات المتعلقة بالمسائل الجنسانية على صعيد القطاعات (أي قطاعات التعليم والصحة والزراعة والتدريب المهني)، وسياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات المعنية. وتضطلع مراكز التنسيق القائمة في بعض الوزارات والمقاطعات بدور هام في العمل مع فريق الأولويات الوطنية على إدماج الشؤون الجنسانية في نقاطه المرجعية ومؤثراته. ومن شأن زيادة قدرات التحليل الجنساني ضمن الوزارات الرئيسية أن يؤدي في الأمد المتوسط إلى توزيع أفضل للموارد وإلى تحقيق الفعالية وزيادة الإنصاف فيما يقدم للمرأة من خدمات.

١٥٥ - وأجري إصلاح تشريعي كبير لمواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمت صياغة مشاريع قوانين ملكية الأراضي والقانون المدني التي من شأنها، في حال اعتمادها، أن تساوي بين المرأة والرجل في حقوق امتلاك الأراضي واستغلالها وفي جميع جوانب نظام الزوجية وحقوق الميراث. وأجريت العمليات التحضيرية لصياغة مشروع قانون يتعلق بالمساواة بين الجنسين في تيمور - ليشتي.

١٥٦ - وفي مجال العنف الجنساني، قدمت الأمم المتحدة الدعم لإنشاء فريق عامل معني بشبكة استراتيجية للإحالة تتولى تنسيق أعماله وزارة الدولة لتعزيز المساواة، وواصلت دعمها لعقد الاجتماعات الأسبوعية لفرادى مقدمي الخدمات. وواصلت وزارة الدولة لتعزيز المساواة قيادة العنصر المتعلق بالعنف العائلي في البرنامج المشترك بشأن العنف العائلي والاتجار بالبشر الذي تُنفذ بصورة مشتركة بدعم من وكالات الأمم المتحدة. ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون لمكافحة العنف العائلي في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وقدمه إلى البرلمان. وينص القانون على توفير الحماية القانونية وسبل الانتصاف القانوني للناجين من العنف العائلي. واعتمد قانون جنائي جديد في آذار/مارس ٢٠٠٩ يتضمن حكماً يصف العنف العائلي بالجريمة العامة. وأجرت الأمم المتحدة تدريباً للشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات في حالات العنف الجنساني، وأصدرت كتيباً للتدريب يستهدف أساساً الوحدات المعنية بالأشخاص الضعفاء. وبدعم من الأمم المتحدة، أنشئت غرف لإجراء المقابلات تراعي خصوصيات الأطفال والضحايا في الوحدات المعنية بالأشخاص الضعفاء في خمس مقاطعات.

التحديات

١٥٧ - لا يزال تمتع المرأة بصورة كاملة بجميع حقوق الإنسان يواجه تحديات بسبب ارتفاع نسبة العنف الجنسي والعنف الجنساني وإفلات مرتكبيه من العقاب، فضلاً عن العادات والتقاليد. ويزداد هذا الأمر تعقيداً لانتفاء إمكانيات اللجوء إلى القضاء، ونقص تمثيل المرأة على المستوى المحلي، وضعف مشاركتها في مؤسسات الدولة، وعدم تمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

١٥٨ - ويتوقف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تيمور - ليشتي على عوامل مختلفة، تشمل توافر النظم والقدرات الوطنية الفعالة لكفالة سيادة القانون، التي تمس الحاجة إليها بصورة خاصة في ضوء استمرار ارتفاع مستويات انتهاكات حقوق المرأة التي تندرج ضمن حقوق الإنسان.

أولويات الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

١٥٩ - يلزم أن تتضافر جهود الأمم المتحدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة لتعزيز تنفيذ استراتيجية جنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً لسياسات الحكومة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، على أن تقوم تلك الجهود على نقاط مرجعية قابلة للقياس، وخبرة في المسائل الجنسانية، وموارد مرصودة لها، وإطار للمساءلة. وينبغي أن تضع الاستراتيجية نهجاً متكاملًا ومتعدد القطاعات يستند إلى الميزة النسبية للأمم المتحدة، مع التركيز بقوة على المشاركة السياسية والحكم الرشيد، والعنف العائلي، والعدل بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي. ويتعين كفالة استمرار الدعم الرفيع المستوى المقدم إلى البعثة، بما في ذلك الدعم المقدم إلى فريق الأمم المتحدة المتخصص في الشؤون الجنسانية وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالعدالة.

١٦٠ - وينبغي للبعثة، وفق ما طلبته الحكومة، أن تضع استراتيجية وطنية شاملة ومحددة الإطار الزمني لبناء القدرات في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي صدر بها تكليف، مع تحديد نقاط مرجعية قابلة للقياس. وينبغي أن يتم ذلك بالتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني. وينبغي أن تتسم هذه النقاط المرجعية بالشفافية. وقد ركز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات بشكل أساسي على النظراء الحكوميين حتى الآن، مع إيلاء اهتمام أقل للمجتمع المدني. وأثبتت الدروس المستفادة من أعمال الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن اتباع استراتيجية ذات مسارين أكثر فعالية. والحفاظ على مثل هذه النتائج فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية سيتطلب بذل جهد شامل من قبل البعثة على مدى لا يقل عن السنوات الثلاث المقبلة في مجال تنمية القدرات. ومن المجالات الهامة لبناء القدرات مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية التي ينبغي أن تتاح لها خبرات متخصصة في المسائل الجنسانية.

١٦١ - ولتحقيق نتائج دائمة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة المندرجة ضمن حقوق الإنسان، ينبغي أن تقام على أسس راسخة آليات للمساءلة والإشراف مستدامة ومملوكة وطنياً. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى سلطات تيمور - ليشتي في هذا الصدد. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمؤسسات الحكومية، مثل مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وأن تُدمج في كافة

المجالات ذات الأولوية الصادر بها تكليف للبعثة. ولا بد في هذا الصدد من تعزيز المشاورات المنتظمة بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن السياسات العامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتمكين المرأة، على أنه ينبغي أن يتجاوز ذلك حدود ديلي ويشمل المجتمعات المحلية في المقاطعات. وبوسع هذه الآليات أن تعمل بمثابة استراتيجية هامة لمنع نشوب النزاعات وتلطيف حدتها، ولا سيما أثناء الحملات الانتخابية.

حاء - سلامة الأمم المتحدة وأمنها

١٦٢ - لقد أصبحت تيمور - ليشتي اليوم أكثر أمنا واستقرارا مما كانت عليه منذ ثلاث سنوات. فقد انخفضت أعداد الأسلحة غير المشروعة وانخفضت معدلات الجريمة نسبيا. ولم تُسجَل مؤخرا أي حالة اضطراب واسعة النطاق في ديلي أو في المقاطعات. إلا أن استمرار إمكانية وقوع هذه الأحداث لا يزال يمثل تهديدا لسلامة الأمم المتحدة وأمنها. وستكون الانتخابات البلدية والوطنية المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بمثابة اختبار لقدرة البلد على تحقيق الاستقرار السياسي وقدرة الشرطة الوطنية على الحفاظ على القانون والنظام.

١٦٣ - وتتولى الحكومة، من حيث المبدأ، المسؤولية الأساسية عن توفير الأمن للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، لكن المؤسسات الأمنية التيمورية تفتقر في الوقت الراهن إلى القدرات اللازمة لذلك. فتوفير عنصر مسلح رسمي ومنظور حتى ولو كان صغير القوام في مقر الأمم المتحدة لدعم حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة، أمر ضروري لتأمين هذا المرفق وإحاطته بالحماية، قبل عملية التعزيز الأمني. ويظل من باب الحصافة توفير تعزيزات أمنية تحت الطلب للدفاع عن مقر الأمم المتحدة ومطار ديلي ولتوفير مرافقين لاصطحاب الموظفين بين الموقعين والمساعدة على إخراجهم والاضطلاع بمهام مماثلة في المقاطعات في حال اندلاع اضطرابات مدنية أو خلال غير ذلك من حالات الأزمات إذا اقتضى الأمر. وفي الوقت الراهن، توفر هذا الدعم قوات الأمن الدولية بموجب الترتيب الفني العسكري المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة أستراليا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (انظر S/2007/50، الفقرة ٤١). ويجري حاليا النظر في مقترح تقدمت به حكومة أستراليا لتنقيح هذا الترتيب. وستُحدّد القرارات التي تتمخض عن التنقيح المقترح إدخاله على الترتيب ما إذا كانت الترتيبات الحالية قابلة للاستدامة أو ما إذا كان يتعين تكليف وحدة من وحدات الشرطة المشكلة بمسؤوليات الأمن على وجه التحديد. وقد يتطلب غير ذلك من التغييرات القيام بترتيبات أخرى تكفل تكريس الدعم للأمم المتحدة.

١٦٤ - ويقدم قسم الأمن التابع للأمم المتحدة الدعم لكامل منظومة الأمم المتحدة (البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري) في تيمور - ليشتي. وتظل الحالة الأمنية الراهنة للأمم المتحدة صالحة ويمكن دعمها بإدخال تحسينات طفيفة عليها لا تحتاج في عمومها إلى موارد. وينبغي أن يتحول دور عناصر كافية من قسم الأمن التابع للأمم المتحدة الراهن عند انتهاء ولاية البعثة إلى دعم تصفية البعثة والترتيبات الخلف للأمم المتحدة.

طاء - دعم البعثة

١٦٥ - تمثل خطة دعم البعثة المنجزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الأساس اللازم لتعديل استراتيجية الدعم. فطبيعة تواجد الأمم المتحدة للمتابعة وتشكيلته، أو ما يتبقى منه في تيمور - ليشتي لهما أكبر الأثر على عمليات نقل أصول البعثة أو تصريفها، وعلى الاستمرار في توفير فرص العمالة للموظفين الدوليين والوطنيين، وتلبية احتياجات التدريب، وإرجاع أماكن العمل التي تشغلها البعثة.

١٦٦ - وسيظل للتدريب دور رئيسي في البعثة. فهذه الأخيرة ستوسع نطاق الدورات التدريبية اللغوية الحالية ليشمل تدريباً تمهيدياً عن لغة تيتوم لأفراد شرطة البعثة، ومتطوعي الأمم المتحدة الذين يضطلعون بأدوار في العملية الانتخابية وغيرهم من الموظفين الذين يتفاعلون مع الناس على صعيد المجتمع المحلي. وينبغي أن تُلبى الحاجة المستمرة إلى تعزيز كفاءة المترجمين التحريريين المساعدين العاملين لدى شرطة البعثة في اللغة الإنكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة، إذ تتوقع تخفيضاً في قوام موظفيها على مدى فترات متتالية من فترات الميزانية، تقديم الدعم لبرامج التدريب المقررة للموظفين الوطنيين في عدة مجالات أخرى، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز المهارات الحاسوبية ومهارات إجراء المقابلات وكتابة موجزات السير الذاتية، في إطار برنامج وطني لمنح شهادات الاعتماد. وسيعزز هذا توفير الفرص أمام الموظفين الوطنيين للاندماج في سوق العمل على الصعيد المحلي بعد انتهاء خدمتهم لدى البعثة. وسيُنظر في إمكانية قيام فريق الأمم المتحدة القطري باستقدام الموظفين الوطنيين، حيثما أمكن ذلك.

١٦٧ - وتقدم البعثة في الوقت الراهن مجموعة من الخدمات تعود بالفائدة على فريق الأمم المتحدة القطري في ديلي وفي المقاطعات، وبخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والنقل الجوي وتقديم الخدمات الطبية. وستكون المهام الرئيسية التي تتطلب أن يُستمر في أدائها بعد انتهاء فترة ولاية البعثة، متوقفة على إجراء المزيد من المناقشة مع فريق الأمم المتحدة القطري أو على التخطيط لتواجد الأمم المتحدة للمتابعة.

١٦٨ - وقد أُنجز التصنيف الأولي لأصول البعثة البالغ عددها ٥٠٠ ١٤ بند وسيجري استكمالها على فترات فاصلة منتظمة، مع إيلاء الاعتبار لإمكانية نقل تلك الأصول إلى عمليات أخرى للأمم المتحدة، أو التبرع بها لحكومة تيمور - ليشتي أو تصريفها. ويتعين النظر في إمكانية التبرع بأصول البعثة للحكومة في المجالات التي انتقلت فيها المهام والخدمات إلى الحكومة ولا سيما الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات فضلاً عن معدات مختبرات الطب الشرعي للتحقيق في الجرائم. وستكون لطبيعة تواجد الأمم المتحدة للمتابعة أو ما يبقى منه في تيمور - ليشتي، بالاقتران مع خطط الحكومة لتنمية الهياكل الأساسية، أهمية بالغة في تحديد العوامل المحددة للتسليم النهائي للهياكل الأساسية التي تشغلها البعثة.

١٦٩ - وقد اضطلعت البعثة بتنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بمبادرة "حضرنة" الأمم المتحدة. وتشمل هذه الأنشطة فرض "ضريبة استخدام الورق" على توزيع ورق آلات النسخ التصويري، وتقديم الدعم لمنظمة غير حكومية محلية عن طريق توفير ورق المكاتب المزق بآلات ليعاد تدويره في قوالب فحم قابلة للاحتراق، وتنفيذ مبادرة الأمين العام الرامية إلى ضبط درجات حرارة أجهزة تكيف المكاتب في ٢٤ درجة مئوية، والعمل مع مقالٍ متاجر الجنود لاستبدال الأكياس البلاستيكية وحاوليات الطعام المصنوعة من المواد العازلة للحرارة ببدايل ورقية أو أكياس التسوق القابلة لإعادة الاستعمال.

رابعاً - الجوانب المالية

١٧٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٢/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مبلغاً قدره ٢٠٥,٩ ملايين دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة ٢٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٥٨٣,٢ مليون دولار. وقد يترتب على توصيتي الواردة في الفقرة ١٧٩ أدناه من هذا التقرير فيما يتعلق بتوفير أفراد شرطة إضافيين أو خبراء مدنيين مقترحين لتقديم الخدمات الاستشارية التقنية، توفير موارد إضافية سيتم استيعابها من داخل الميزانية المعتمدة للبعثة والتي جرى إبلاغ الجمعية العامة بها في سياق تقرير الأداء المالي للبعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة إلى البعثة ١٠,٠ ملايين دولار. ووفقاً لجدول السداد الفصلي (كل ثلاثة أشهر)، تم سداد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وسداد الدفعات المتعلقة بالمعدات التي تملكها تلك الوحدات لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

١٧١ - أرحّب بالتعهدات التي أخذتها على عاتقها الأطراف كافة بضمان تحقيق السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، والاحترام الذي أبدته تلك الأطراف بالعمليات الديمقراطية الرامية إلى معالجة المسائل المتنازع عليها التي نشأت خلال الأشهر الماضية. ومما يشجّعني بوجه خاص الرغبة التي أبدتها في الآونة الأخيرة القيادة التيمورية وجبهة المعارضة، الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، في مختلف المتديات، في مواصلة المشاركة في المناقشات المتعلقة بمسائل المصلحة الوطنية، بما في ذلك الحد من الفقر والعنف، وبذل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية والتنمية. وتشكل انتخابات القرى (البلدات "سوكو") التي نُظمت بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر معلّماً آخر من معالم الديمقراطية وتبنيها بتنامي قدرة هيئات إدارة الانتخابات في البلد. وإني واثق بأن الحكومة والمعارضة سيواصلان المشاركة في الحوار بينهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء بشأن المسائل الوطنية الرئيسية ذات الاهتمام، وسيظلان منفتحان على التشاور مع جميع قطاعات المجتمع المدني.

١٧٢ - وفي الوقت نفسه، لا تزال المؤسسات هشة، بما فيها مؤسسات قطاعي الأمن والعدل، ويظل من غير المؤكد ما إذا كانت قادرة على الصمود أمام أزمة كبيرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العديد من العوامل الأساسية الأخرى التي أسهمت في اندلاع أزمة عام ٢٠٠٦ قائماً بالرغم من التدابير المهمة التي أُتخذت للتصدي لبعضها. وتشمل هذه العوامل حالات التوتر داخل النخبة السياسية والصعوبات التي تعترى المؤسسات الأمنية، والفقر، وحالات الحرمان المرتبطة به، وارتفاع معدلات البطالة (بما في ذلك في صفوف الشباب) ومحدودية آفاق إيجاد فرص لأسباب المعيشة المعقولة في المستقبل القريب، والافتقار إلى نظام فعال لإدارة الأراضي والممتلكات. وأياً كان وزن هذه العوامل المختلفة التي أسهمت في نشوب أزمة عام ٢٠٠٦ فمن غير المرجح أن تجري تسويتها بالكامل بحلول عام ٢٠١٢. ويتمثل أحد الأهداف المعقولة في أن تتصف المؤسسات والعمليات الديمقراطية القائمة بالقدر الكافي من الثبات الذي يمكنها من مواصلة التصدي لهذه المسائل دون التردّي إلى هاوية العنف.

١٧٣ - وإني، إذ أُقرّ بالصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت في الماضي، ولا سيما لبلد فتي ما زال يناضل من أجل تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية، ما زلت قلقاً، مثلما أوضحت في تقريرتي السابق (انظر S/2009/504، الفقرة ٥٥) إزاء أن يؤدي التأخير في تطبيق العدالة وجبر أضرار المحني عليهم وأسرههم إلى مضاعفة التأثير السلبي على ثقة الناس في سيادة القانون. وستواصل البعثة أداء دور فعال في معالجة هذه الشواغل.

١٧٤ - وستبذل ممثلي الخاصة، أميرة حق، من خلال مساعيها الحميدة، جهودا لتيسير إحراز المزيد من التقدم في التعامل مع هذه التحديات المتبقية بطرائق شتى منها دعم جهود الحوار الشامل بمشاركة جميع قطاعات المجتمع ولغرض سد الثغرات القائمة على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. فالمساعي الحميدة تؤدي دورا رئيسيا في دعم جميع المجالات المشمولة بولاية البعثة بطرق منها إبلاغ رسائل ذات أهمية بالغة وتشجيع التزام معزز فيما بين القادة التيموريين ببذل الجهود الرامية إلى معالجة الشواغل الوطنية الحاسمة المدعومة بدورها من الأنشطة التي يضطلع بها كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وما زال القادة المحليون والوطنيون، فضلا عن العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يؤمنون بعزم الأمم المتحدة على التصرف كحَكَم محايدين يشاطرهم أيضا أهدافهم المتمثلة في تحقيق الاستقرار المستدام وسيادة القانون والحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٧٥ - أكدت بعثة التقييم التقني الرغبة المنتشرة على نطاق واسع في أوساط القيادة التيمورية وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين بأن تُبقي الأمم المتحدة على الدعم المتكامل المقدم من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في جميع المجالات الرئيسية المشمولة بولايتها. وأنا متفق مع بعثة التقييم في استنتاجها بأن كل هدف من الأهداف الأربعة للبعثة المتكاملة في إطار استراتيجيتها المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية ذات الصلة بها (التي اقترحت بعثة التقييم إدخال التحديث المناسب عليها)، كما عرضت على المجلس في تقرير المؤرخ ٤ شباط/فبراير/٢٠٠٩ (S/2009/72)، لا تزال تتسم بأهمية حاسمة لمواجهة التحديات الأساسية التي أدت إلى ولاية البعثة المتكاملة ويمكن أن توفر أساسا متينا لتحقيق الاستقرار المستدام والازدهار في تيمور - ليشتي تسودها الديمقراطية. لذا، ستكون أي عملية إعادة تنظيم كبرى للبعثة المتكاملة في هذه المرحلة سابقة لأوانها. غير أن تركيز الجهود على الأولويات المحددة في كل مجال من مجالات عمل البعثة المتكاملة وتنسيقها في هذا الإطار، ينبغي أن يراعى الظروف المتغيرة والميزات النسبية لكل من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

١٧٦ - ولا تزال المهمة التي كلفت بها البعثة المتكاملة، المتمثلة في المساعدة على توفير المزيد من التدريب والتوجيه والتطوير المؤسسي وفي تعزيز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بحيث تسهم بشكل فعال في بناء جهاز شرطة وطني محترف وحيادي في تيمور - ليشتي، تشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها إلى جانب دورها التنفيذي المؤقت لحفظ الأمن. وما فتئت الحكومة تحت على ضرورة إنجاز عملية استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمسؤوليتها كاملة عن حفظ الأمن في جميع المقاطعات والوحدات بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وستبذل البعثة المتكاملة قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف، شريطة أن تتخذ الحكومة جميع

الإجراءات الممكنة لتوافر المعايير المتفق عليها لاستئناف تلك المسؤولية، وكذلك استكمال عملية منح شهادات الاعتماد. ولكن ينبغي التشديد على أن توافر العناصر الكفيلة بتلبية الاحتياجات اللوجستية التشغيلية في العديد من المقاطعات، بما فيها تلك التي استؤنفت فيها المسؤولية بالفعل، ليس كافيا على الإطلاق. وإذا طُبق معيار توافر العناصر الكفيلة بتلبية الاحتياجات اللوجستية تطبيقا صارما، فإن عملية استئناف المسؤولية ستطول لا محالة. ويؤكد هذا الواقع الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات وطيدة وقطع التزامات أكيدة من قبل الحكومة لكفالة تلبية الاحتياجات اللوجستية في أقصر فترة زمنية ممكنة. وفي هذا السياق، ثمة ما يبرر وجوب اتباع نهج حذر إزاء الخفض الأولي لعدد أفراد الشرطة التابعة للبعثة المتكاملة؛ أما مدى ملائمة إجراء خفض إضافي فسيخضع لتقييم في أواخر عام ٢٠١٠.

١٧٧ - ولن يكون من السهل إعادة تشكيل عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة ومواصلة تصحيح مساره ليتمكن، قدر الإمكان، من مواجهة التحديات التي ستنشأ بعد استئناف المسؤولية. وسيقتضي ذلك لا من البعثة المتكاملة والأمانة العامة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا، وهذا هو الأهم، من البلدان المساهمة بقوات شرطة، إيلاء أولوية عالية لنشر أفراد شرطة تتوافر لديهم الخصائص ومجموعات المهارات المطلوبة لأداء الدور الحاسم المتمثل في التوجيه والرصد وإحالة التقارير من جميع المقاطعات، والبقاء على استعداد، في الوقت نفسه، لتقديم المشورة وتوفير الدعم التشغيلي. وعندما لا تتمكن البلدان المساهمة بقوات شرطة من توفير أفراد شرطة متخصصين، أو عندما تتسم مواصلة الاضطلاع بالأعمال بأهمية خاصة، ينبغي النظر في طلب موظفين مدنيين إضافيين من ذوي الخبرة المطلوبة لتقديم المساعدة. ويتعين الإقرار بالقيود المفروضة على الموارد الحالية لشرطة الأمم المتحدة في قدرتها على المساهمة في تطوير المؤسسات داخل قوة شرطة معينة، وبالإشراف الحكومي على هذه القوة. لذا، ينبغي تعزيز جهود التنسيق الجارية بقيادة الحكومة مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، بدعم من الأمم المتحدة، وفقا للمزايا النسبية لكل من هذه المجالات الحيوية.

١٧٨ - وستنشئ ممثلي الخاصة فريقا للتخطيط لتخفيض حجم البعثة المتكاملة خلال الفترة حتى عام ٢٠١٢، ونقل الوظائف حيثما كان ذلك مناسبا إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين. وسيقتضي ذلك التشاور عن كثب مع الحكومة لإدارة ما يترتب عليه خفض حجم البعثة المتكاملة من نتائج على صعيد العمالة وغير ذلك من التبعات الاقتصادية ولا سيما في ديلي، إدارة ملائمة. وسأستعرض مقترحات الخفض هذا بعناية وأقدم تقريرا إلى المجلس تبعا لذلك.

١٧٩ - وأوصي بتمديد ولاية البعثة المتكاملة لفترة ١٢ شهرا أخرى بالتكوين نفسه، والإبقاء على العدد الحالي لضباط الاتصال العسكري بينما يُخفض تدريجيا عدد أفراد الشرطة من ٦٠٨ ١ أفراد إلى ٢٨٠ ١ فردا بحلول منتصف عام ٢٠١١ (٧٩٠ فردا من فرادى الشرطة و ٤٩٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة). وأوصي كذلك، بما يتسق مع توصيات بعثة التقييم (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه)، بإنشاء ١٩ وظيفة مدنية إضافية داخل عنصر الشرطة يشغلها متخصصون من ذوي الخبرة اللازمة للاستمرار في دعم التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية لتيّمور - ليشتي.

١٨٠ - وإن المجلس، عندما أذن بإنشاء البعثة المتكاملة وأوكل إليها ولاية متعددة الأوجه في عام ٢٠٠٦، إنما قطع التزاما متجددا إزاء تيّمور - ليشتي بأن يساعدها على التغلب على الأزمة التي كانت تواجهها تلك السنة، وعلى التصدي للأسباب الكامنة والمتشعبة للأزمة، عبر تطوير المؤسسات الأمنية لديها والقدرات الأخرى التي يفترض أن تتوافر لدى أي دولة ديمقراطية. وأقرّ المجلس بأن هذا المسعى سيتطلب التزاما مطردا وطويل الأمد. ومزايا هذا الالتزام المتجدد واضحة جدا، ولكن يتعين الإقرار أيضا باستمرار هشاشة المؤسسات في تيّمور - ليشتي وبالتحديات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تواجهها. وإن التمديد الإضافي لولاية البعثة المتكاملة، مع نهج "منظومة أمم متحدة واحدة" الذي تتبعه، سيعكس تصميم الأمم المتحدة على مواصلة دعمها لتيّمور - ليشتي حتى تتوافر لمؤسساتها القدرات الكافية لمواجهة التحديات المقبلة التي لا مفر منها، التي تعترض أي دولة حديثة العهد. وإني على ثقة بأن هذا الدعم المتواصل والتصميم الراسخ للشعب التيموري والجهود التي يبذلها، ستتيح لهذا البلد تحقيق المزيد من النجاح في التغلب على هذه التحديات وفي تحقيق سلام وتنمية مستدامين.

